

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9418

الخميس، 14 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

السيد حسني/السيد خوجة . . . . .	(ألبانيا)	الرئيس
الاتحاد الروسي . . . . .	السيد نيبينزيا	الأعضاء:
إكوادور . . . . .	السيد بيريس لوس	
الإمارات العربية المتحدة . . . . .	السيدة نسبية	
البرازيل . . . . .	السيد فرانسوا دانيز	
سويسرا . . . . .	السيدة بيرسفييل	
الصين . . . . .	السيد جانغ جون	
غابون . . . . .	السيد بيانغ	
غانا . . . . .	السيد أغيمان	
فرنسا . . . . .	السيد دو ريفيير	
مالطة . . . . .	السيدة فرايزر	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . .	السيدة باربرا وودوارد	
موزامبيق . . . . .	السيد إيراشاندي غوفيا	
الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	السيدة توماس - غرينفيلد	
اليابان . . . . .	السيد إيشيكاني	

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

النهوض بالشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى

الأمم المتحدة (S/2023/631/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-26781 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماكين.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### النهوض بالشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2023/631/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تايلند، تركيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفينيا، شيلي، غواتيمالا، قطر، مصر، المغرب، الهند، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيندي ماكين، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد جاريد كوهين، رئيس الشؤون العالمية والرئيس المشارك لمكتب الابتكار التطبيقي في مؤسسة غولدمان ساكس؛ والسيد مايكل مايباخ، الرئيس التنفيذي لشركة ماستركارد.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيدة هيدا سامسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/631/Rev.1، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

السيدة ماكين (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الأهمية الحيوية للشراكة مع القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وأشكر ألبانيا على توجيه انتباه المجلس إلى هذه المسألة لأول مرة. أنا شخصيا أنتمي إلى القطاع الخاص؛ لذا، فهو موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لي.

إن الأعمال التجارية الناجحة والاقتصادات المزدهرة هي المحركات الحاسمة التي ستدعم الجهود العالمية للقضاء على الجوع والفقر وتعزيز السلام والأمن الدوليين. مع ذلك، وللأسف، يعد قطاع تقديم المساعدة الإنسانية اليوم أحد أكبر الأنشطة نموا في العالم. إن الطلب على خدمات برنامج الأغذية العالمي آخذ في الارتفاع باستمرار، وهذا يحدث على نطاق الأمم المتحدة ومنظومة العمل الإنساني عموما. فالحروب والاضطرابات الاقتصادية، وعلى نحو متزايد، تغير المناخ والتدهور البيئي، تدفع بالملايين من الناس إلى براثن الفقر واليأس كل عام.

ما يصل إلى 783 مليون شخص لا يعرفون متى - أو ما إذا كانوا - سيأكلون مرة أخرى. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من 47 مليون شخص في أكثر من 50 بلدا في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي: أي أن بينهم وبين المجاعة قاب قوسين أو أدنى. إن عدد الأطفال الذين سقطوا في براثن المجاعة هائل، ويُقدر الآن أن 45 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد.

وددت لو كان بوسعي أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الجوع المتزايد الذي نشهده في أجزاء كثيرة من العالم هو نتيجة لأسباب لن تتكرر وسينحسر بتغير الظروف. ولكنه لن ينحسر. إننا نعيش الآن سلسلة من الأزمات المتزامنة والطويلة الأمد التي ستستمر في مفاومة الاحتياجات الإنسانية العالمية. ويحدث ذلك في الوقت الذي ينضب فيه تمويل عمليات الإغاثة الإنسانية. ففي برنامج الأغذية العالمي، كان علينا أن نتخذ خيارا مؤلما بخفض حصص الإعاشة التي يحصل

حافل من الشراكات مع الشركات التي تتشاطر رؤيتنا لعالم خال من الجوع، ونحن فخورون بأنهم يتقون بنا لتحقيق ذلك. ويعمل معنا شركاء على غرار "أمازون" و "دي.إتش.إل" و "تاكيدا" لتعزيز شبكاتنا ذات المستوى العالمي لسلاسل الإمداد واللوجستيات وضمان خدمتها لدوائر العمل الإنساني الأوسع بشكل أكثر فعالية. كما نعمل مع الشركات المتخصصة في التحليلات لتحسين قدراتنا على تحليل البيانات، ومع شركات الأغذية لتحسين المحتوى التغذوي لسلاسلنا الغذائية، ومع خبراء الذكاء الاصطناعي بشأن نظام رصد بالسوائل لتقييم مناطق الكوارث عن بعد. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم برنامج الأغذية العالمي قوته الاقتصادية والشرائية لدعم نمو الأعمال التجارية وخلق فرص العمل وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود في البلدان التي نعمل فيها. وقد حصلنا في العام الماضي على 50 في المائة من سلعنا الغذائية من مصادر محلية وإقليمية، وهو ما كان نتيجته ضخ 1.6 بليون دولار في الأسواق المحلية.

كما أننا أكبر جهة مقدمة للمساعدات الإنسانية في صورة مدفوعات نقدية ورقمية في العالم. ففي العام الماضي، وزعنا أكثر من 3,3 بليون دولار على 56 مليون شخص من الفئات الضعيفة في 72 بلداً، وهو رأس مال يدعم الشركات والاقتصادات المحلية. إنه عمل تحويلي. وتعود جذور هذا البرنامج إلى الشراكة المبتكرة التي أطلقت عندما تضافرت جهود برنامج الأغذية العالمي وشركة "ماستركارد" منذ أكثر من عقد. فقد شاطرنا "ماستركارد" خبراتها في مجال المدفوعات والتكنولوجيا لمساعدتنا على تحسين وتوسيع نطاق منظوماتنا لتوزيع قسائم الطعام الرقمية. ومنذ ذلك الحين، يدعم فريق "ماستركارد" مهمتنا للقضاء على الجوع، وأشكر السيد مايباخ على ذلك.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله - الكثير مما يمكن لدوائر العمل الإنساني والقطاعين الخاص والعام تحقيقه بالعمل معا في شراكة وتعزيز الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا وبناء قدرات جديدة وتشاطر الخبرات وتوخي الحنكة وتعبئة الموارد والإرادة السياسية اللازمة لمواجهة الواقع الجديد الذي نعيشه. فلا أحد منا لديه كل

عليها ملايين الأشخاص الضعفاء وسنجري المزيد من التخفيضات قريباً. هذا هو الواقع الجديد لدوائر العمل الإنساني - الوضع الطبيعي الجديد الذي نعيشه - وسنتعامل مع التداعيات لسنوات مقبلة. ولكن هذا لا يعني أننا عاجزون عن إنهاء هذه المعاناة الإنسانية ويخبرنا التاريخ بأن ثمة دوراً أساسياً في هذا الصدد للقطاع الخاص.

ويرجع الفضل بدرجة كبيرة في الخطوات الواسعة التي قطعناها خلال الـ 200 سنة الماضية في الحد من الفقر العالمي إلى النمو الاقتصادي القائم على القطاع الخاص. وفي الآونة الأخيرة، أمكن السيطرة على أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل من خلال شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص. فقد استحدثت الشركات العقاقير واللقاحات في حين نقلتها الحكومات والوكالات الإنسانية إلى الأماكن التي توجد فيها حاجة إليها. وبينما نواجه واقعا جديداً يتمثل في الاحتياجات الإنسانية المستمرة وتقلص الميزانيات، فقد حان الوقت لإعادة التفكير في طريقة عملنا وإيجاد نماذج جديدة تُحتذى للشراكات الشاملة لعدة قطاعات. إننا بحاجة إلى مساعدة من قادة الأعمال في إيجاد الابتكارات والحلول الذكية اللازمة لبناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع والفقر على السواء حتى نتمكن من الحد من الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل. ويجب على الشركات الخاصة أن تقود الجهود الرامية إلى إقامة البنى التحتية الأساسية وتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة وتحفيز الابتكار وتوسيع نطاق المهارات وتوفير فرص عمل جديدة. ومن الضروري أن تكون الشركات المحلية والمشاريع الخاصة في صدارة هذا العمل.

ونعول على براعة وروح المبادرة لدى الشركاء من القطاع الخاص لمساعدتنا على تحقيق الإنجازات في الميدان في كل مكان ينفذ فيه برنامج الأغذية العالمي عملياته. ويعود هذا النهج بالنفع على الجميع. فالحد من الفقر والجوع شرط مسبق ضروري كي يكون لدينا قوة عاملة أفرادها أصحاب أسواق حسنة الأداء وكي نحقق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار. وعندما يزدهر الناس والمجتمعات، فإن الشركات أيضاً تزدهر. وفي برنامج الأغذية العالمي لدينا سجل

إن الطريق أمامنا طويل والتحديات هائلة. ولكن لا تزال لدينا فرصة لوقف الزيادة المستمرة في الاحتياجات الإنسانية العالمية. ومن خلال التصميم والابتكار وقبل كل شيء التعاون الشامل لعدة قطاعات، يمكننا أن نشق طريقنا بنجاح وسط مشهد جديد وصعب وجلب أمل جديد للمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ماكين على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوهين.

**السيد كوهين (تكلم بالإنكليزية):** إنه لشرف لي أن أمثل أمام مجلس الأمن اليوم. تأتي هذه الجلسة في أعقاب أزمة حدثت قبل 760 يوماً وعلى بعد 7 000 ميل. وهي أزمة غابت لحد كبير عن العناوين الرئيسية، ولكن اليوم يمثل تذكرة هامة بالمحنة المستمرة التي يعيشها الشعب الأفغاني وبالأزمات المستمرة في جميع أنحاء العالم. فكلنا نتذكر عندما سقطت كابول في أيدي طالبان وتعرض مئات الآلاف من العالم أبوابها أمامهم. ولكن عددا قليلا من البلدان فتحت أبوابها، بما في ذلك بعض البلدان الممثلة حول هذه الطاولة اليوم. وأتذكر أنني تحدثت حينها إلى الصحفيين والمتبرعين لأعمال الخير وعدد من قادة العالم وتساءلت عما يمكن فعله. وبين عشية وضحاها، شكلت تلك المجموعة ما لا يمكن وصفه إلا بأنه شبكة متعددة القطاعات ومتعددة الجنسيات قائمة على النوايا الحسنة. وكان الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، وزير خارجية قطر آنذاك ورئيس الوزراء الحالي، هو الذي حشد بلده. وقامت قطر بإجلاء وإعادة توطين ونقل عشرات الآلاف من النساء والفتيات الأفغانيات وقادة المجتمع المدني إلى بر الأمان. وفعل الشيخ محمد وفريقه ذلك باهتمام غير عادي بالتفاصيل وعمل موظفوه، في مواجهة بعض التعقيدات الدبلوماسية الشديدة، فضلا عن المخاطر المادية على أرض الواقع، لتحقيق تلك الأهداف. وبعد عمليات الإجلاء، استقدم رئيس العراق آنذاك، برهان صالح، مئات من طلاب الجامعات الأفغان إلى الجامعة الأمريكية في العراق في السليمانية. وينقل هؤلاء المئات من الطلاب إلى العراق، تمكن الرئيس

الإجابات. ولكن قطاعاتنا تشترك في العديد من السمات - التركيز الواضح والالتزام القوي بتحقيق نتائج والشعور بالإلحاح بشأن المهمة المطروحة أمامنا. ويتمثل التحدي الجماعي الذي يواجهها في تعزيز الشراكات الطموحة المتعددة القطاعات التي ستمكننا من التصدي بفعالية للجوع والفقر وتقليل الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل.

إن نجاح ذلك المسعى المشترك رهن باضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين. ففي أكثر الأماكن هشاشة، مثل الصومال، الذي زرتة في أيار/مايو، غالبا ما يكون القطاع الخاص هو الذي يساعد السكان شديدي الضعف في أن يظلوا واقفين على أقدامهم. ولكنه يتركهم أيضا عرضة للصدمات مثل الحرب في أوكرانيا أو نظم الجزاءات. ولذلك، فإن مسؤولية المجلس عن حماية هذا الحيز تزداد أهمية، وأحث الأعضاء على أن يكونوا حازمين في استخدام صلاحيات المجلس ونفوذته لتهيئة الظروف الأوسع نطاقا التي من شأنها تمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص من الازدهار. وينبغي لحكومات الدول الأعضاء أيضا أن تستخدم قدرتها على حشد الصفوف وأدواتها في مجال السياسات العامة لتهيئة بيئة مواتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص حتى تتمكن من دفع عجلة التنمية على مستوى القاعدة الشعبية وتصبح محركا قويا للفرص للمجتمعات الضعيفة. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تدعم تلك الجهود بتوفير رأس المال، لا سيما فيما يتعلق بالدول الهشة.

أخيرا، وهو أمر بالغ الأهمية، نحن بحاجة إلى أن يتقدم القطاع الخاص وينهض بمسؤوليته عن المساعدة في بناء المجتمعات التي تمكن مشاريعه من النجاح. وإذا كنا جادين في التصدي لتغير المناخ وتوفير خدمات لائقة في مجالات الصرف الصحي والصحة والإسكان وإتاحة فرص جديدة للتعليم والتوظيف، فنحن بحاجة إلى أن تعمل الشركات معنا. إن ربحية القطاع الخاص يمكن، بل ويجب، أن تتواكب مع أهداف التنمية المستدامة. وأعلم من تجربتي الخاصة أن ذلك عمل مجدٍ من الناحية التجارية. ولذلك، فلنعمل معا لبناء نماذج جديدة للتعاون، تشمل الدعم العيني ونقل التكنولوجيا وتبادل المهارات والموظفين وتصميم برامج متطورة وإنشاء نظم صارمة لتقييم الأدلة والآثار.

بلغت قوته 6,8 درجة والذي وقع في المغرب يوم الجمعة الماضي. وهناك تحديات أخرى أحدث بكثير - الهجمات الإلكترونية وتغير المناخ والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وحتى العقاقير القاتلة مثل الفنتانيل. وليس سرا أن حرب روسيا على أوكرانيا والتنافس بين الدول العظمى يجعلان هدف المجلس أصعب بكثير. ويجب أن ترقى مؤسساتنا التاريخية إلى مستوى تحديات اليوم. وقد أبرزت السفيرة ماكين كيفية قيام برنامج الأغذية العالمي بذلك، تمشيا مع المعايير والمبادئ الإنسانية.

وأود أن أسلط الضوء على مجموعتين هامتين من الأطراف الفاعلة العالمية التي لم تكن لديها نفس الإمكانيات عندما تأسست هذه الهيئة قبل 78 عاما. وأمل من خلال القيام بذلك أن يكون بوسعنا، عندما يفكر المجلس بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستجابة الإنسانية، توسيع نطاق تفكيرنا فيما يتعلق بالجهات الفاعلة العامة ذات الأهمية وما يمكن أن يفعله أصحاب المصلحة من القطاع الخاص.

إن الفئة الأولى التي أريد أن أسلط الضوء عليها هي مجموعة ناشئة من الدول أسميها الدول المتأرجحة جيوسياسيا. إنها بلدان مستقرة ومزدهرة ورغم أنها قد لا تكون من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإن لديها جداول أعمال عالمية ولديها الإرادة والنفوذ والقدرة على ترجمة جداول الأعمال تلك إلى واقع. وسواء كان ذلك بسبب المكانة المتميزة لتلك البلدان في سلاسل الإمداد أو جغرافيتها أو مواردها المفيدة أو رؤية قادتها الخاصة لدورها في العالم، فإنها تملك تأثيرا هائلا فيما توسع في الوقت نفسه طموحاتها في جميع أنحاء العالم.

ورسالتني الرئيسية هي أن الدول العظمى وحدها لن تحل العديد من أكبر التحديات في العصر الحالي الذي تحتدم فيه المنافسة بين تلك الدول. وأعتقد أن هذه لحظة ذهبية للدول المتأرجحة جيوسياسيا لكي تتحمل المسؤولية وتقود وتوسع أدوارها. وقد سلطت الضوء على دور قطر الاستثنائي في أفغانستان والتغيير الذي أحدثه ذلك. ولم يتعهد رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو بتقديم أكثر من 7 بلايين دولار من المساعدات لأوكرانيا فحسب، بل غيرت تصريحاته الداعمة وزيارته إلى كيف طريقة تفكير الكثيرين في العالم بشأن الحرب. لقد

من كفالة ألا ينقطع هؤلاء الطلاب عن الدراسة لمدة تزيد على أسبوعين فيما كانت حركة طالبان قد احتلت حرمهم الجامعي. واستقبل رئيس وزراء ألبانيا إيدي راما شخصيا اللاجئين الأفغان على مدرج المطار في تيرانا. وحول رئيس الوزراء بعض جواهر تاج بلده، وهي منتجعاتها الفارهة، إلى منازل جديدة حتى يتمكن الأفغان من إعادة بناء حياتهم. وأود أن أشكر ألبانيا على مناصرتها العمل الإنساني في أثناء رئاستها للمجلس وبعد ذلك.

إن هذه مجرد أمثلة قليلة على الشعوب والبلدان التي كثفت جهودها قبل عامين. وفي جميع أنحاء العالم، تكفل عدد لا يُحصى من الرؤساء التنفيذيين للشركات، بالإضافة إلى أفراد ليس لديهم مصالح تجارية ولا روابط، بتغطية نفقات رحلات الطيران وإعادة التوطين ونفقات المعيشة وغير ذلك الكثير. وأعتقد أن حقيقة أنني خاطبت مجلس الأمن آخر مرة منذ أكثر من عام بصفتي مسؤولا تنفيذيا في "غوغل" (انظر S/PV.9069) وأنتني أخاطبه اليوم، بعد مرور عام، بصفتي مسؤولا تنفيذيا في "غولدمان ساكس"، ليست سوى مثال صغير يبين مدى التزام القطاع الخاص بالمساعدة الإنسانية والاستجابة للأزمات. إن ما حدث في أفغانستان كان مأساة بمعنى الكلمة وكان تجسيدا للبشرية في أشجع صورها من نواح كثيرة، لا سيما بالنظر إلى أن الفتيات الصغيرات لم يعد يُسمح لهن بالذهاب إلى المدرسة حاليا. ولكن الاستجابات كتلك التي ذكرتها كانت بمثابة تذكير لي، وأمل أن تكون كذلك للجميع في هذه القاعة، بأن هذه اللحظات يمكن أيضا أن تُبرز أفضل ما في البشرية وما يمكننا جميعا تحقيقه معا. ولهذا السبب، أنا هنا اليوم.

إن مهمة الاستجابة للأزمات تزداد إلحاحا. ويواجه العالم ذروة لحظات عدم اليقين الجيوسياسي منذ أكثر من عقدين، وربما منذ الحرب الباردة. ولكن لا يمكننا أن نسمح للأزمات الإنسانية بأن تأخذ طابعا جيوسياسيا أكثر مما هي عليها بالفعل. إن مهمة هذه الهيئة هي صون السلام والأمن الدوليين. وتبدو العديد من أزمات اليوم مألوفة إلى حد ما بالنسبة للقادة الذين أسسوا المجلس قبل 78 عاما - الجوائح ونقص الغذاء والفيضانات وبالطبع الزلزال المأساوي الذي

ثانياً، نحن بحاجة إلى العمل بسرعة والابتكار بصورة آنية. فالموارد ليست موجودة دائماً بحوزة المتبرعين لأعمال الخير والمنظمات غير الحكومية. وتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية، ولكنها قد تكون بطيئة في الاستجابة، وخاصة عندما تكون الأحداث بعيدة ومعقدة بسبب الديناميات الجيوسياسية المحيرة. وفي غولدمان ساكس، فإن ذراعنا الخيرية الأساسية للاستجابة للآزمات الإنسانية هي ما نسميه GS Gives. وحتى الآن، قدمت GS Gives أكثر من 2,2 بليون دولار وهي تعمل في شراكة مع 400 9 منظمة غير ربحية ولها تأثير في 140 بلداً مختلفاً في أنحاء العالم.

ثالثاً، إن الروابط المحلية ذات أهمية. وتعتمد شركة غولدمان ساكس على موظفيها. فلدينا أكثر من 45 000 موظف في 42 بلداً مختلفاً. ويوجد ثاني أكبر مكتب لنا خارج مدينة نيويورك في الهند، حيث يعمل أكثر من 8 000 موظف. وهم مسؤوليتنا الرئيسية. فعندما تحدث أزمة في أي مكان من العالم، غالباً ما يتأثر موظفونا بشكل مباشر، ولكن يمكنهم أيضاً المساعدة في توجيه استجابتنا وهم يفعلون ذلك. وعلى سبيل المثال، لدينا العديد من الزملاء الأوكرانيين وحوالي 800 موظف في بولندا. وقد تطوعوا للعمل في مراكز اللاجئين في وارسو. وتبرعوا باللوازم الطبية وحقائب الإسعافات الأولية وقدموا تمويلاً للمنح الدراسية ولتوصيل الطعام. ووفروا مأوى للأوكرانيين في منازلهم. وسافر البعض من أماكن بعيدة مثل فرانكفورت وحتى هونغ كونغ للمساعدة في الاستجابة. وندعم أيضاً منظمات دولية مثل اليونيسيف ومنظمات غير ربحية محلية مثل "علماء أوكرانيا العالميون".

رابعاً، الخبرة مهمة. لو كان الرؤساء التنفيذيون للشركات المائة المدرجة في قائمة فورتشن موجودين هنا، لقالوا للأعضاء إن بوسعهم تقديم ما هو أكثر بكثير من التمويل. إن خبرتهم تميزهم في مجال الأعمال وفي الاستجابة الإنسانية. وعلى سبيل المثال، أعلن البيت الأبيض في آذار/مارس الماضي أن الولايات المتحدة ستستقبل أكثر من 100 000 لاجئاً أوكراني - وهو هدف تاريخي. ولكن الدراية التكنولوجية اللازمة لتحقيق ذلك بسرعة لا تتوفر دائماً لدى الحكومة، وإنما لدى القطاع الخاص. ولهذا السبب، ومن خلال العمل مع ما يسمى

ربط السلام والأمن في أوروبا الشرقية بالسلام والأمن على الصعيد العالمي. وفي كثير من الحالات، يمكن للدول المتأرجحة جيوسياسياً أن تنجز أشياء لا تستطيع الدول العظمى إنجازها. فهي تقدم قادة جددًا يمثلون بشكل أفضل عالماً متغيراً ولديهم الموارد المرنة والنفوذ الدبلوماسي والمصادقية، وهو ما يمكن أن يتيح لهم الاضطلاع بدور قيادي هادف، لا سيما في بلدان الجنوب. ورأينا للتو الهند تفعل ذلك من خلال استضافة مؤتمر قمة ناجح لمجموعة العشرين في أعقاب الاستضافة المماثلة للمؤتمر من جانب إندونيسيا في العام السابق. وغالباً ما تعمل تلك الدول المتأرجحة جيوسياسياً بسرعة ومرونة كالشركات وقد أصبحت من أكثر الشركاء موثوقية بالنسبة للأعمال التجارية التي تتطلع إلى القيام بدور في إدارة الآزمات.

يقودني ذلك إلى المجموعة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها - وهي القطاع الخاص. فهناك عدد متزايد من الشركات لديها مصالح ومسؤوليات عالمية. وتتنافس إيرادات العديد من الشركات متعددة الجنسيات إجمالي الناتج المحلي لبعض بلدان مجموعة العشرين. وأكبر أرباب العمل في العالم هم الشركات وكذلك الحكومات. وتوظف خمس شركات أمريكية أكثر من 500 000 عامل، كما هو حال العديد من نظيراتها العالمية. وهذا يعني أن لديها عدداً من الموظفين يفوق عدد سكان نحو 20 دولة عضواً في الأمم المتحدة.

إن العولمة لا تربط العالم فحسب. فقد كفلت أيضاً حجز مقعد للقطاع الخاص إلى الطاولة الجيوسياسية. ولكن ذلك المقعد لم يأت مصحوباً بدليل واضح. وتحمل الشركات العالمية اليوم مسؤوليات تجاه مساهمينا وعملائنا وموظفينا ومجتمعاتنا وتجاه النظام الدولي القائم على القواعد الذي يتيح لنا ممارسة أعمالنا. إنها متاهة معقدة للغاية يصعب علينا التحرك فيها. ولذلك، سأقدم بعض المبادئ لكيفية وفائنا بتلك المسؤوليات أثناء الآزمات.

أولاً، ينبغي لنا ألا نهرع لإعادة اختراع العجلة في كل مرة. وقد يشكل الاستعانة بالذاكرة المؤسسية الفرق بين استباق الأزمة أو موت الآلاف من الناس. ونحن بحاجة إلى شركات أكثر استدامة مع بعضنا بعضاً ومع القطاع العام.

ثانياً، نحن على استعداد للقيام بذلك مرة أخرى. وتعكف الشركات في عصرنا الحالي على تحديد المسؤوليات والفرص المرتبطة بالجغرافيا السياسية والاضطلاع بهذه المسؤوليات واغتنام تلك الفرص. ونحن لا نخشى القيام بذلك. فهو ضرورة لممارسة الأعمال.

ثالثاً، إننا نتطلع إلى المجلس من أجل القيادة والشراكة. وأطلب إلى المجلس أن يدرج القطاع الخاص في جدول الأعمال خلال الأسبوع الرفيع المستوى. ونحن على استعداد للرد على مكالمات الجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد كوهين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد مايباخ.

**السيد مايباخ (تكلم بالإنكليزية):** أشكر أعضاء المجلس على النهوض بمسألة الكيفية التي يمكن بها للعالم أن يلبي احتياجاته الإنسانية. تعمل العديد من الشركات مع وكالات الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الجسيمة التي تواجه السلام والأمن. ولذلك، فقد أخلتكم تواضعي بدعوتي إلى مخاطبة المجلس وعرض آرائي بشأن كيفية العمل معا على نحو أفضل. ما من شك في أنه موضوع بالغ الأهمية، كما سمعنا من السيدة ماكين والسيد كوهين. ولا نحتاج سوى النظر إلى المغرب وليبيا هذا الأسبوع لنرى الحاجة الماسة إلى استجابات منسقة.

اسمحوا لي أن أبدأ بخاطرة حول الأسباب التي تقتضي من الشركات الانخراط. إن ذلك يقوم على اعتقاد مشترك وتأسيسي مفاده أن الشركات لا يمكن أن تنجح في عالم فاشل. فالأزمات الإنسانية تؤثر على بني جلدتنا وأحياناً على زملائنا في المهنة. ولذلك، يمكن أن يصبح العمل من أجل دعم الاستقرار العالمي والقدرة على التنبؤ عملاً شخصياً. وخلال الوقت المخصص لي اليوم، سأعرض ملاحظات ودروساً مستفادة بشأن ثلاثة جوانب يمكن أن تشجع شركات مثل شركتنا على مد يد العون لمن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

أولاً، الشراكات ليست مفهوماً جديداً. ومع ذلك، فإن التحديات تتجاوز قدرات أي قطاع وحده. والتنسيق هو المفتاح. وما فتئت الإغاثة الإنسانية لفترة طويلة من اختصاص الحكومة والمؤسسات الخيرية

”مرحباً بكم. الولايات المتحدة“ (Welcome.US)، أنشأ المهندسون في غولدمان ساكس - حيث يعمل لدينا أكثر من 10 000 مهندس - منصة ”مرحباً بكم في الاتصال“ (Welcome Connect). وهي منصة للربط بين الرعاة الأمريكيين الراغبين في المساعدة واللجانين الأوكرانيين. وقد أنشأناها لتكون بمثابة أساس لمبادرات إعادة توطين اللاجئين في المستقبل. ورأينا شركات أخرى، بما في ذلك ماستركارد، ترقى إلى مستوى هذا التحدي. وسيستمع المجلس إلى المزيد من السيد مايباخ، الذي أعتقد أنه واحد من الرؤساء التنفيذيين العظماء لدينا في هذا البلد. ويمكننا جميعاً أن نفعل المزيد.

وأود أن أشدد على طريقة أخرى يمكننا من خلالها القيام بذلك. إن الربح هو أهم شيء بالنسبة للأعمال التجارية. وهو الذي يجعل كل ما ذكرته ممكناً، كما أنه جزء من استجابتنا للأزمات. وفي حالتنا، نعمل من خلال الأسواق العالمية لتخصيص رأس المال حيثما ومتى تكون هناك حاجة إليه. وأحد الأمثلة على ذلك هو أنه بعد الزلزال وأمواج تسونامي في اليابان عام 2011، كان موظفونا البالغ عددهم 1 700 شخص في طوكيو موجودين في مكاتبهم وكانوا يتعاملون مع التقلبات الشديدة في السوق. ووفروا أدوات للتحوط في مجال الأسهم لعملاء التأمين وسبولة من النقد الأجنبي من خلال تدخل مجموعة الدول السبع. وساعدت تلك الإجراءات في خفض قيمة الين ودعمت الاقتصاد الياباني الذي يركز على التصدير خلال فترة صعبة جداً.

لا يمكن للقطاع الخاص أن يفعل ما تفعله الحكومات. وأنا لم أقل ذلك، كما أننا لسنا بدائل عن المنظمات غير الحكومية. وأنا لا أقول ذلك أيضاً. ولكن الأعمال التجارية جزء من الحل والنمو الاقتصادي هو أساس التعافي المستدام.

سأشاطر مع الأعضاء ثلاث خواطر أخيرة. الأولى هي أن أيا مما نحن بصدده ليس تاريخياً. فالحجم والفرصة هما التاريخيان. وقد فعلنا ذلك من قبل. وأثناء مشروع مارشال، أدت الشركات دوراً حاسماً في تعافي أوروبا وقمنا بذلك بعدد أقل بكثير من الشركات وفي عالم أقل عولمة.

وتوسع الفرص. ولكن يجب علينا أيضا أن نفهم بوضوح أن التكنولوجيا ليست مجرد أحد التطبيقات أو حتى منتج نهائي. إنها أداة يمكن أن تكون بمثابة أساس - بنية تحتية - لفعل المزيد. ولهذه البنية التحتية الرقمية تأثير أكبر عندما تعزز الخصوصية والثقة والمساواة في الوصول بطريقة مستدامة تجاريا.

ويتعين علينا التأكد من أن التكنولوجيا مناسبة للأشخاص الذين يستخدمونها. إذ لا يمكننا ببساطة استخدام الحلول القائمة وتنفيذها في أماكن جديدة. ويجب أن يكون هناك فهم عميق جدا للسياق المحلي لتقدير الكيفية التي يمكن بها للحلول أن تعالج المشكلة المطروحة بالفعل. وقد ساعد ذلك النهج برنامج الأغذية العالمي - ونشكر السيدة ماكين على شراكتها - والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، من بين منظمات أخرى كثيرة، في تنفيذ برامج رقمية لتقديم مساعدات نقدية وبقوائم بطريقة تُحدث تغييرا على الصعيد المحلي. ومنذ ذلك الحين، أصبحت البرامج النقدية الرقمية وسيلة سريعة وشفافة وآمنة وأكثر فعالية لتقديم المساعدة المنقذة للحياة في المرحلة الأخيرة. إذ يساعد النقد الرقمي المستفيدين في الحفاظ على الشعور بالكرامة، حتى في الأوضاع الهشة، لأنهم يقررون بشكل فردي كيفية إنفاق هذه الأموال.

وتكمن قيمة التكنولوجيا أيضا في تبسيط الأمور المعقدة. فلننظر في الكم الهائل من البيانات الموجودة. ويمكننا استخدام التكنولوجيا لتحديد التوجهات واتخاذ قرارات أفضل. فعلى سبيل المثال، عندما تقع كارثة طبيعية، يمكن للبيانات توجيه الأشخاص إلى الخدمات التي يحتاجون إليها. وبعد حرائق الغابات مؤخرا في هاواي، ساعدت البيانات الناس في العثور على محطات الوقود القريبة وغيرها من الشركات التي كانت لا تزال مفتوحة. ويمكن استخدام نفس الأفكار بعدة طرق أخرى، بما في ذلك مساعدة اللاجئين على تحديد أفضل الأماكن لإعادة التوطين، كما في المثال الذي قدمه لنا السيد كوهين للتو. فلننتدى أنفسنا لاكتشاف الطرق التي يمكن من خلالها استخدام التكنولوجيا على أفضل وجه لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا. ولنستعد

والإنمائية. واعتُبر القطاع الخاص مصدرا للتبرعات المالية للإمدادات والمساعدات العينية. وقد تغير ذلك. لا يزال المال مهما، ولكن يمكن للشركات تقديم المزيد. إذ يقف القطاع الخاص على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات المطروحة بالشراكة مع القطاع العام. ويمكننا استخدام كفاءتنا الأساسية لتعزيز البنية التحتية وابتكار نُهج جديدة وتوفير الحلول على نطاق واسع. وعندما ننجح في هذا العمل، فإنه يفتح المجال لمزيد من الإدماج والمساواة والأهم من ذلك القدرة على الصمود. وهذا أمر أساسي، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا، حيث سيكون هناك المزيد من الأزمات والتحديات في طريقنا.

ولكن يمكننا، بل ينبغي لنا، أن نغير الديناميات. ونشجع الأمم المتحدة على أن تكون أكثر مباشرة وترويا في تواصلها مع القطاع الخاص. فعندما تلقتي الجماعات المتقاربة التفكير، يمكننا مواءمة أهدافنا. ويوضح ذلك الأدوار والمسؤوليات ويُمكن الشركات من القيام بما تفعله بشكل أفضل - حل المشكلات من خلال وضع وتعميم الحلول بدقة تجارية. ويتعلق الأمر بتشغيل أعمالنا بأكملها. ويتضمن ذلك تنشيط إبداعنا وتقنياتنا وعلاقاتنا وعلوم البيانات وخبرتنا الفنية لتحقيق كل ذلك مرارا وتكرارا. وهناك العديد من أمثلة الشراكة التي يمكن النظر فيها، ولكنني أرجع بتفكيرتي إلى الزيادة في الإصابات بمرض فيروس كورونا في الهند في ربيع عام 2021. إذ هرع العديد من الشركات للمساعدة، ولكنها كانت تعمل جميعا بفعالية متوقعة. وتطلب الأمر من الحكومة ومنظمات غير حكومية مختارة تحديد الاحتياجات الفعلية. ومن ثم، يمكن إسناد الأدوار بحيث يتسنى نشر العناصر ذات التأثير الصحيح - الأطباء والمستشفيات الميدانية والأسرة وأجهزة التنفس - في الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها. وكانت شركة ماستركارد منهمكة في كل ذلك ورأت قوة الاستجابة المنسقة. فبالشراكات المنسقة بين القطاعين العام والخاص، نرى أنه يمكن للعمل الجماعي تحقيق نتائج تفوق العمل الفردي.

ثانيا، نعلم جميعا أن التكنولوجيا يمكن أن تكون تحويلية. وعندما يتم توجيهها بالطرق الصحيحة، يمكن للتكنولوجيا أن تمي الاقتصادات

السمود ولتكون لهم كلمتهم في صوغ مستقبلهم. وبفضل الاتصالات والحوار مثل الحوار الذي نجريه اليوم، أنا متفائل بشأن قدرتنا الجماعية على تحقيق ذلك لمواطنينا، وأنا ممتن للرئاسة الألبانية على استضافة حوارنا. وكما قلت، لدى الأمم المتحدة شريك راغب وملتزم يتمثل في القطاع الخاص. وكل ما عليها فعله هو التواصل معه. ونحن على استعداد لإتاحة تكنولوجياتنا من أجل معالجة التحديات الحقيقية. ويسعدنا الاستفادة من كفاءتنا لتعزيز المهارات من أجل بناء المزيد من القدرات نحو زيادة القدرة على الصمود. فهذا ما يحتاج إليه العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد مايباخ على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لألبانيا.

أود أن أشكر المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، السيدة ماكين، على بيانها الشامل. وأشيد بالتزامها الشخصي بالمسألة وبالعامل البالغ الأهمية الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي في هذه الأوقات الصعبة. وأود أيضاً أن أشكر السيد كوهين والسيد مايباخ. ونشيد بهما على عملهما الشخصي في مجال الأعمال الخيرية والمساعدة الإنسانية، كما نعرب عن امتناننا على مشاركتها وإسهامها في المبادرة التي نجتمع هنا لمناقشتها.

يواجه العالم مستوى غير مسبوق من الاحتياجات الإنسانية بسبب النزاعات وتغير المناخ والأثر الدائم لمرض فيروس كورونا. وقد أشارت الأمم المتحدة، في استعراضها نصف السنوي لمنشور لمحمة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2023، إلى أن هناك حاجة إلى قرابة 55 بليون دولار لمساعدة 249 مليون شخص يعانون الفاقة. وعلى الرغم من السخاء المستمر وجهود حشد الموارد، فإن الفجوة الحالية بين ما هو مطلوب وما هو متاح من خلال مساهمات المانحين هائلة. ولكن هذا ليس بظاهرة جديدة. فبالرغم من سخاء المانحين، فإننا نواجه نقصاً في الأموال والمساعدات المتاحة سنة بعد سنة وأزمة تلو الأخرى. وهو نقص له عواقب وخيمة على الملايين تلو الملايين من الأشخاص المتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وأزمة الأمن الغذائي.

من الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي وغيرهما من التقنيات الناشئة للقيام بذلك.

أما البعد الثالث فهو بناء القدرات. إذ يتعلق الأمر بدفع التحول من الاستجابة إلى التأهب من خلال تعزيز المهارات والموارد التي يحتاجها الأشخاص الأكثر ضعفاً للبقاء والازدهار. وأود أن أوضح ذلك بمثال. في بلدان الجنوب، يمثل المزارعون أصحاب الملكيات الصغيرة 80 في المائة من القطاع الزراعي. وظلت عملياتهم كما هي تقريباً لأجيال، ويكافح الكثيرون للحصول على أجر الكفاف. وهناك إمكانية لمساعدة المزارعين في البناء من أجل مستقبلهم. ومن الأمثلة على ذلك كريستينا كيبوندي، وهي مزارعة للبن في أوغندا. فعلى مدى أجيال، كانت عائلتها تعتمد على الوسطاء للوصول إلى المشترين. ونتيجة لذلك، كانت لديها رؤية محدودة للغاية لأسعار السوق، مما حدّ من أرباحها وفرصها. وساعدت التكنولوجيا والشراكات على كسر تلك الحلقة. وأتاحت منصة تكنولوجية تسمى Farm Pass، طورته شركة ماستركارد، إمكانية وصول جديدة. وكفلت التكنولوجيا استيعاب كريستينا رقمياً. وهي اليوم على اتصال مباشر مع المشترين، وتفاوض على أفضل سعر لمحصولها من البن. ويتيح لها هذا السجل الرقمي - بما في ذلك الحصول على المال إلكترونياً - إمكانية الحصول على الائتمان لتوسيع أعمالها. وأصبحت كريستينا الآن أكثر استعداداً لما قد يحدث، وكذلك الملايين من المزارعين الآخرين أصحاب الملكيات الصغيرة الذين يقومون بتفعيل هذه المنصة. إنها حل بسيط ينطوي على إمكانية إحداث أثر طويل الأجل، ومثال قوي على بناء القدرات. ويجب أن نستثمر في القدرات المحلية الرئيسية التي تشمل التعليم وتحسين الإلمام بالشؤون المالية ومهارات الأمن السيبراني وأكثر من ذلك، وأن نفعل ذلك مسبقاً - وليس استجابة للأزمات فحسب. وعندما ننجح في هذا العمل، سنتمكن المزيد من الناس من خلق المزيد من الفرص لمستقبلهم في الأجل الطويل.

وحتى مع جهودنا الجماعية، لن نتمكن من وقف الكوارث. ولكن يمكننا مساعدة المزيد من الناس على الاستعداد ليكونوا أكثر قدرة على

للعمليات الإنسانية لم يمكننا من مجرد توفير أماكن الإقامة والغذاء والرعاية لضيوفاً الأفغان، ولكنه زودنا أيضاً، على ما أعتقد، بفكرة غير تقليدية عن كيف يمكن لإدارة الأزمات وعمليات المعونة الإنسانية أن تتجج إذا وحدت الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص قواها.

وخلال عمليتنا الإنسانية، رأينا بأم أعيننا مدى كفاءة الفاعلين من القطاع الخاص في تقديم المساعدة الإنسانية والدعم اللوجستي الأساسي في الوقت المناسب، إذا عقدنا شراكة معهم. وقد انبثقت فكرة الشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص من تلك التجربة. وعملت ألبانيا بجد مع شركائها، ولا سيما "شميدت فيوتشرز"، لاستكشاف الفكرة الجديدة وكيفية تعزيز الشراكات الإنسانية بين القطاعين العام والخاص من خلال بناء التحالف الإنساني للقطاع الخاص. ويُنظر إلى التحالف على أنه منصة تتمثل مهمتها الأساسية في تعبئة الموارد بشكل أكثر كفاءة خلال الأيام القليلة الأولى من أي حالة أزمة تتطلب مساعدات إنسانية. وسيربط التحالف بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة الخيرية من ناحية والمنظمات الدولية، أو المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، بحيث يمكن أن تتدفق المعونات اللازمة عبر قنواتها وآلياتها القائمة في غضون الأيام الأولى الحاسمة - وذلك مع الامتثال التام لمبادئ الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية ومبادئ جميع وكالاتها المعنية بالاستجابة للأزمات. ونحن سعداء وفخورون بما حققناه حتى الآن، جنباً إلى جنب مع "شميدت فيوتشرز" وشركاء آخرين، بما في ذلك الأعضاء المؤسسون للتحالف وعدد من الممثلين الحاضرين هنا.

وطوال عملنا من خلال تلك المنصة، نشعر بسعادة غامرة لرؤية مستوى السخاء والتحفيز من جانب شركات القطاع الخاص الكبرى والمؤسسات الخيرية. ونعتقد أن النهوض بفكرة الشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص ليس ضرورياً فحسب، بل هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. ونتطلع إلى توطيد التحالف واستمرار عمله خلال الشهور والسنوات المقبلة من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء العالم. فمن خلال العمل معاً، يمكننا تعظيم تأثير المساعدة وإنقاذ المزيد من الأرواح وبناء مجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة الشدائد.

ونعتقد أن مساهمة أكبر وأكثر تنظيماً من القطاع الخاص يمكن أن تسهم كثيراً في معالجة هذا النقص الملح. ولا يقتصر الأمر على الموارد المادية مثل الأموال والغذاء والدواء التي يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بها في هذا الجهد المهم الذي اكتسب طابعاً ملحاً جديداً في سياق الحرب في أوكرانيا وتعطيل الإمدادات الغذائية الناتجة عن الحرب. فيمكن للقطاع الخاص أيضاً أن يساعد من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات والبحث والتطوير والقدرات التشغيلية. وبفضل خبرات القطاع الخاص وقدراته في مجالات مثل اللوجستيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وتحليل البيانات، ستزيد فعالية وكفاءة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في جهود الاستجابة التي تبذلها.

وبينما يعمل مجلس الأمن والأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية المتسارعة في مناطق النزاع أو في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، نعتقد أنه يتحتم علينا أن نجد سبلاً لتعزيز دور القطاع الخاص في العمليات الإنسانية. وتعتقد ألبانيا أيضاً أنه يتحتم علينا أن نحدد أكثر الثغرات تعقيداً والمجالات الرئيسية للتحسين في الاستجابة للأزمات، على أن نستكشف في الوقت نفسه الآليات التي يمكن من خلالها إضفاء الطابع الرسمي على دور الشركات أو المؤسسات الخيرية في النظام الإيكولوجي للاستجابة للأزمات.

وقد بدأت ألبانيا أولاً في استكشاف إمكانية زيادة مشاركة القطاع الخاص في العمليات الإنسانية في سياق أزمة حقيقية. وكما هو معروف جيداً وسبق ذكره، فإن ألبانيا استقبلت بدءاً من عام 2021 آلاف النساء والرجال والأطفال الأفغان. وبلدي بلد صغير يفتقر إلى الموارد والبنية التحتية اللازمة لتوفير المأوى في ظروف كريمة لهذا العدد الكبير من الناس. ومع ذلك، فقد عوضنا افتقارنا إلى الموارد باعتماد نهج جديد لإدارة الأزمات الإنسانية يهدف إلى خلق تآزر بين مواردنا العامة وموارد الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بغية توفير احتياجات الآلاف من الأشخاص البائسين. وبالتعاون الوثيق مع مؤسسة "شميدت فيوتشرز" ومؤسسة "يلدا حكيم" - وقد شارك السيد كوهين شخصياً في كل تلك الجهود - تمكنا من تصور نموذج جديد

المخصص المقدم لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية للحيلولة دون تسييس الإنفاق على المعونة وتمكين العاملين في المجال الإنساني من العمل أينما وحينما تشتد الحاجة إليهم. وهذا مجال يمكن للقطاع الخاص أن يقدم فيه دعماً كبيراً لتغطية الاحتياجات الإنسانية العالمية. ومن شأن المساهمات المالية الأساسية المرنة والمتعددة السنوات من القطاع الخاص أن تسهم كثيراً في سد الفجوات الرئيسية الحالية في خطط الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء العالم في وقت تشتد فيه الحاجة إليها. ومع ذلك، يجب وضع ضمانات صارمة لكفالة أن يكون مصدر جميع هذه الأموال مشروعاً. ويجب أيضاً أن يكون توليد هذه الموارد متسقاً مع العمل الإنساني القائم على المبادئ وألا يتعارض معه.

وتتطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجال الإنساني على إمكانية تعزيز القدرة اللوجستية للمنظمات الإنسانية. كما أنها ستتيح لها زيادة الكفاءة في جميع عملياتها، من التوظيف إلى تنفيذ البرامج والمدفوعات والشراكة والبحوث المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الجديدة اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية. والتطورات التدريجية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص حتى الآن مشجعة. ومع ذلك، هناك العديد من الطرق التي يمكن للقطاع الخاص بها المساهمة فوراً في الجهود الإنسانية، مما يدل على التزامه بدعم العمل الإنساني القائم على المبادئ.

ففي قطاع التكنولوجيا والاتصالات، يمكن للشركاء من القطاع الخاص أن يوفرنا للمنظمات الإنسانية نظم اتصالات أكثر كفاءة وأيسر منالاً. ومن شأن ذلك أن يعزز إلى حد كبير العمليات الإنسانية في المناطق التي تعاني من ضعف الاتصال والبنية التحتية. وفي المجال الطبي، من شأن خفض أسعار الأدوية الأساسية والمعدات الطبية أن يُمكن الأفرقة الطبية الإنسانية من تقديم دعمها وعملياتها إلى عدد أكبر من المراكز الصحية. وفي القطاع المصرفي والمالي، من شأن التقليل إلى أدنى حد من تكاليف التحويلات المالية أن يبسر التخصيص السريع للموارد للبعثات الميدانية. ومن شأن وجود فهم على مستوى الخبراء للاستثناءات لأغراض إنسانية في نظم الجزاءات

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أبدأ بشكركم، سيدي

الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. كما أشكر المديرية التنفيذية ماكين والسيد كوهين والسيد مايباخ على إثراء مناقشتنا بأفكارهم ورؤاهم الثاقبة.

تقرض الاحتياجات الإنسانية العالمية المدفوعة في المقام الأول بالنزاع وتغير المناخ ضغوطاً لا يمكن التنبؤ بها على الهيكل العالمي للعمل الإنساني في الوقت الراهن. وكثيراً ما يجد القائمون على المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أنفسهم في مواجهة التحدي المتمثل في التصدي لحالات طوارئ إنسانية تستمر لعدة سنوات. ويشمل ذلك، في جملة أمور، حركة النزوح الكبرى وانعدام الأمن الغذائي وأزمات الحماية. كما أن الموارد المتواضعة والفجوات المتزايدة في التمويل لا تزال تؤدي إلى تفاقم الوضع الصعب أصلاً. وعلى هذا النحو، يستلزم الأمر أن يعيد القائمون على العمل الإنساني في القرن الحادي والعشرين إعادة تنظيم طرائق عملهم. ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً محورياً في توفير الدعم التكنولوجي والموارد والحلول المستدامة للتحديات الإنسانية. ومع ذلك، ستطلب الشراكات الجديدة أيضاً محددات و ضمانات قوية تحافظ على المبادئ الأساسية للعمل الإنساني.

إن الطريقة الأكثر فعالية لتخفيف الضغط على منظومة العمل الإنساني تكمن في التسوية السياسية للنزاعات. فمن سورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وأوكرانيا ومالي والسودان، تؤدي النزاعات التي طال أمدها إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. وهي تزيد من ضعف السكان من خلال التسبب في تدهور الخدمات الاجتماعية وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية. وسيكون لإيجاد حلول عادلة ودائمة لهذه النزاعات أثر إيجابي كبير على كل من السكان المتضررين واستقرار قطاع العمل الإنساني على الصعيد العالمي. وإلى أن يحدث ذلك، يجب الاستمرار في دعم المنظمات الإنسانية وتزويدها بالموارد لإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية لزيادة التمويل غير

النموذج أن يسترشد بالدروس المستفادة من النجاحات والإخفاقات السابقة.

لقد أجبرتنا الزلازل في سورية وتركيا في وقت سابق من هذا العام على مواجهة الفجوة في قدراتنا. وقد سافر وزير خارجيتنا، سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، إلى المنطقة في محاولة لتقديم دعمه، وشهد بنفسه تلك الفجوات. وقد تكرر هذا السيناريو بشكل مأساوي مرة أخرى في الأيام الأخيرة في المملكة المغربية وليبيا حيث شهدنا هذا الأسبوع الأثار المدمرة للزلازل والفيضانات. نعرب عن تعاطفنا مع أسر وأحباء الذين فقدوا في تلك المأساة وعن تعازينا لهم.

في أعقاب كارثة طبيعية، يتعين على الحكومات والمستجيبين الأوائل إطلاق عمليات واستجابات معقدة ثم توسيع نطاقها، مع جمع وتقييم المعلومات التي تغذي تلك الاستجابة. كل ذلك يحدث بشكل آني، وكل ثانية لها أهميتها. إنه أمر يشبه صناعة طائرة أثناء الطيران. إن تبني نُهج وتكنولوجيات جديدة هو وسيلة للتعلم من هذه التجارب والاستفادة من استجابات أفضل، كما أوجز ذلك بوضوح شديد السيد مايباخ في ملاحظاته.

واستجابة لما شهدناه خلال العقد الماضي، تعمل الإمارات العربية المتحدة على إنشاء منصة رقمية لدعم قدرة الحكومات على الاستفادة بشكل أفضل من الدعم الدولي في أعقاب وقوع كوارث طبيعية. ومن خلال العمل كموقع مركزي لتبادل المعلومات ودمج التطورات في الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي، يمكن للبلدان المتضررة من الكوارث أن تستخدم هذه الأداة الرقمية لتحديد أنواع المساعدات المطلوبة في مواقع محددة وبأي كميات، وذلك من أجل نيل ما تحتاج إليه حين تحتاج إليه. لماذا؟ لأننا رأينا بأنفسنا أن هذه الفجوة موجودة. ونتطلع إلى العمل في هذا الشأن مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الإنسانية في الأشهر المقبلة، وذلك من أجل إطلاق أداة جديدة لتعزيز قدراتنا على مواجهة الأزمات.

إننا من خلال المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في بلدنا، وهي أكبر مركز لوجستي للعمل الإنساني في العالم، قد تعلمنا سبب أهمية

أن يسهم أيضا في تحقيق هذه الغاية. وقد دأب الشركاء في المجال الإنساني على دعوة القطاع الخاص إلى مساعدتهم في القيام بهذه الخطوات، في كثير من الحالات، منذ عقود.

وفي إطار العمل الإنساني في حالات الطوارئ، يجب أن نضمن أن يظل تركيزنا منصبا على تقديم الدعم للناس. ويجب أن يتماشى ذلك مع المبادئ الراسخة المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال والإنسانية. وعلى الرغم من أن دوافع القطاع الخاص والعاملين في المجال الإنساني قد لا تكون واضحة على الفور، فإننا واثقون من أن هناك إمكانيات مختلفة للتعاون.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

أود أن أبدأ بشكر جميع مقدمي إحاطاتنا اليوم على ملاحظاتهم وأفكارهم الثاقبة جدا. كما أود الإشادة بكم، معالي وزيرة الخارجية، وبالرئاسة الألبانية على مبادرتكم باستضافة مناقشة اليوم المفتوحة. إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالغة الأهمية في قطاع العمل الإنساني، وجلسة كهذه هي فرصة مهمة لمعرفة كيف يمكننا جميعا أن نفعل ما هو أفضل. نرحب بهذا الابتكار من الرئاسة الألبانية في إبراز هذا الموضوع في مجلس الأمن ونرحب بمنصة الاتصال التي اقترحتها، والتي سيكون لها بلا شك أثر هائل.

عاما بعد عام، تغمر الاحتياجات الإنسانية العالمية المساهمات السخية من المانحين. في هذا العام وحده، وجهت الأمم المتحدة نداء لجمع أكثر من 54 بليون دولار، وحتى الآن لم يتم الوفاء بـ 80 في المائة من هذه الأموال. ويتطابق هذا التباعد مع ما أوضحه مقدمو الإحاطات اليوم - وهو أننا نواجه نظاما في أزمة، والهيكल الذي كان قائما في الماضي لم يعد قادرا على مواكبة أزمات الحاضر. مع ذلك، وكما قال السيد كوهين، فإن الذاكرة المؤسسية موجودة، ولسنا بحاجة إلى إعادة اختراع العجلة. إن تضيق الفجوة يعني الدخول في نظام معدل، نظام لا تُعتبر فيه بعد الآن الشراكات الإنسانية بين القطاعين العام والخاص مجرد إضافات مفيدة لجوهر العمل الإنساني، بل تصبح فيه جزءا حاسما من هذا العمل الأساسي. وينبغي لهذا التحول في

وأخيراً، لا يمكننا أن ننسى أن الاحتياجات الإنسانية القائمة آخذة في الازدياد بفعل تغير المناخ. ومع الفجوة بين حجم التحدي المناخي والتمويل المخصص لحله، تعد منظمات القطاع الخاص ورأس مالها مفتاحاً لعكس المسار بشأن جهود إزالة الكربون والتكيف والتخفيف. وإدراكاً لذلك، أعلنت الإمارات العربية المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر عن مبادرة جديدة للقطاعين العام والخاص بين شركات في الإمارات العربية المتحدة ومنصة "أفريقيا 50". الهدف من هذه المبادرة هو تخصيص 4,5 بليون دولار لتسريع مشاريع الطاقة النظيفة في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

لقد ساهم القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية بأكثر من 250 مليون دولار في الجهود الإنسانية على مستوى العالم، وكدولة، سنواصل القيام بدورنا، وسنقود تطوير نموذج الشراكة في العمل الإنساني بين القطاعين العام والخاص حتى تتطابق ضرورة وواقع المساهمات الإنسانية العالمية.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** في البداية، سيدي الرئيس، أرحب بكم وأنتم تترأسون جلسة اليوم. كما أود أن أشكر المدير التنفيذي ماكين والسيد كوهين والسيد مايباخ على الإحاطات التي أدلوا بها للتو.

إن القضية الإنسانية، بوصفها مسعى مشتركاً للبشرية جمعاء، يمكنها أن تبني أكبر توافق في الآراء بين مختلف الحضارات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس تعددية الأطراف الحقيقية، وأن يعزز العمل الإنساني الدولي، وأن يوحد جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وأن يزيد الاستثمار، وأن يواجه التحديات بشكل جماعي، وأن يحسن باستمرار الحالة الإنسانية في البلدان والمناطق ذات الصلة.

أولاً، ينبغي أن نواصل الاستثمار في المجال الإنساني. إن المشهد الإنساني العالمي الحالي يواجه صعوبات وتحديات غير مسبوقة. فوفقاً لتقرير مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية الصادر في حزيران/يونيه الماضي، يحتاج 360 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى

المرونة في الاستجابة للأزمات، ولكن يجب أن نرى هذه المرونة تغمر قطاع العمل الإنساني. هذه المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، ومقرها الإمارات العربية المتحدة، تستضيف 62 منظمة إنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، و 17 شركة من القطاع الخاص. إنها تعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص، واستخدامها للتكنولوجيات الجديدة والشراكات بين القطاعين العام والخاص يتيح وصول المعونة إلى المحتاجين في أسرع وقت ممكن.

ويتم الآن نشر الأدوات الرقمية التي تم تطويرها في تلك المدينة في جميع أنحاء العالم. مع ذلك، وحتى مع وجود الأدوات المناسبة، يتعين علينا تهيئة بيئة مرنة وجاهرة لسد الفجوة بين القطاعين العام والخاص في الأزمات الإنسانية. غير أن هذه الأنواع من الشراكات لم تكن في الماضي خالية من القيود.. فلقد فقدنا وقتاً حاسماً في بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). لقد مات الناس في جميع أنحاء العالم بينما عادت البلدان إلى العادات القديمة في السباق للحصول على اللقاحات. وفي الوقت نفسه، استمرت الخلافات المطولة حول براءات الاختراع والملكية الفكرية. يجب في الأزمات أن نكفل وجود نظام يتم فيه تحفيز منظمات القطاع الخاص بشكل كامل وتمكينها من الشراكة مع الحكومات في تقديم الدعم دون تمييز، ويجب أن يكون ذلك الدعم متاحاً للجميع على قدم المساواة.

وفي حالة الإمارات العربية المتحدة، فإن قطاعنا للطيران والخدمات اللوجستية ذات المستوى العالمي، ومنها شركات مثل طيران الاتحاد وطيران الإمارات وموانئ دبي العالمية، قامت بدور هام في تسهيل تصدي البلد لجائحة كوفيد-19، بل وأيضاً في تصدينا لها على الصعيد العالمي. ففي ذروة الجائحة أرسلت الإمارات العربية المتحدة 192 رحلة جوية تحمل مساعدات إماراتية مرسله مباشرة إلى 135 بلداً. وبالتالي فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في الأزمات، ليست مجرد ممارسة جيدة، بل إن القدرة على الاستفادة من تلك العلاقة قد ساعدت في إنقاذ الأرواح. فيجب علينا الآن استغلال الوقت الذي لا نمر فيه بأزمة عاجلة لتسخير تلك الدروس في استجاباتنا في المستقبل وإضفاء الطابع المؤسسي على تلك الشراكة.

إن هناك جدلاً مستمرا منذ فترة طويلة في مجلس الأمن بشأن مسألة إيصال المساعدات الإنسانية. وندعو إلى عدم تعقيد المسائل البسيطة، لا سيما تسييس المسائل ذات الطابع المهني. وينبغي أن نحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور ونسترشد فيما نتخذ من إجراءات بالظروف الوطنية للبلدان المعنية ونجد سبلا فعالة لكفالة وصول الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين بسرعة وأمان ودون عوائق. ثالثاً، ينبغي أن نقيم شراكات فعالة على قدم المساواة. ففي نهاية المطاف، تكون المساعدات الإنسانية فعالة وناجحة حين تعود بالنفع على البلد المتلقي، كما أنها تُقاس بمدى الاستحسان الذي يتلقاها به السكان في البلد المعني. وعليه، ينبغي للوكالات الإنسانية عند تحديد الأولويات والطرائق والمشاريع ألا تكتفي بالاتصال بالجهات المانحة الرئيسية، بل ينبغي لها أيضاً أن تولي اهتماماً أكبر لآراء البلدان المتلقية ومختلف الجهات الفاعلة المحلية. وينبغي للقطاع الخاص، إبان مشاركته في العمل الإنساني، أن يستفيد من مزاياه النسبية وأن يكون على دراية أكبر بالاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية. وقد ثبت أن الأعمال الإنسانية تصبح أكثر فعالية ومحددة الأهداف حين يزيد إيصال أصوات البلدان المتلقية وتمثيلها بشكل فعال، مما يجعلها تحقق نتائج حاسمة تصمد بشكل أفضل أمام اختبار الزمن.

إن المساعدات الإنسانية الدولية تركز بشكل مفرط على بلدان معينة منذ بعض الوقت. وتعاني المساعدات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وهايتي وجنوب السودان ومنطقة الساحل من نقص حاد في التمويل. وهذا ليس طبيعياً ولا يمكن أن يستمر على هذا النحو. ولذلك ينبغي لنا أن نعزز التنسيق بين الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ونخصص الموارد بإنصاف وعقلانية ونساعد جميع البلدان المحتاجة.

رابعاً، ينبغي أن نعزز العمل الإنساني والتنمية بطريقة متكاملة. وترجع جذور الأزمات الإنسانية في بعض البلدان إلى حالتها الاقتصادية المتدهورة والتهديد المتزايد الناجم عن تغير المناخ وأزمته الطاقة والغذاء، من بين حالات أخرى، وكلها تتلخص في التنمية في

مساعدات إنسانية، مع وجود فجوة كبيرة في تمويل العمل الإنساني تبلغ 43 بليون دولار. ومع محدودية فرص الحصول على المساعدة في الوقت المناسب، تعاني النساء والأطفال في مناطق عديدة من الجوع والنزوح، وهو أمر موجه للقلب.

تدعو جلسة اليوم إلى إقامة شراكة إنسانية بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن أن تكون مكملاً مفيداً لزيادة تمويل العمل الإنساني. لفترة طويلة استفادت الشركات المتعددة الجنسيات استفادة هائلة من موارد وأسواق البلدان النامية، ومن ثم فإنها تتحمل المسؤولية عن مساعدة البلدان ذات الصلة على الخروج من محتتها الإنسانية، وعليها واجب تقديم إسهامات أكبر في سبل عيش ورفاه شعوب تلك البلدان. وفي الوقت نفسه، تشكل المساعدة الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو القناة الرئيسية للتمويل الدولي للعمل الإنساني. فيجب عليها الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. وينبغي ألا تؤدي مشاركة القطاع الخاص إلى قيام الحكومات بخفض استثماراتها أو تحميل مسؤوليتها للآخرين. ومن الجدير بالذكر أنه في بعض المناطق والبلدان المتأثرة بالنزاعات يجري تخفيض تمويل العمل الإنساني بشكل تعسفي، مما يؤدي إلى تفاقم المحنة الإنسانية للسكان المحليين - وهو أمر ينبغي ألا يحدث.

ثانياً، ينبغي أن ننتقد بالمبادئ الإنسانية الأساسية. فينبغي الاضطلاع بالأعمال الإنسانية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 182/46 ومبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وفي ظل الاحترام الكامل لسيادة البلدان المتلقية وقوانينها وأعرافها. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة المؤسسات العامة والخاصة، ينبغي لها أن تلتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية عند تقديم المساعدة الإنسانية الدولية، وينبغي ألا تضع أي شروط سياسية مسبقة على معونتها أو أن تفرض إرادتها على الآخرين، ناهيك عن السعي إلى تحقيق مصالح سياسية خفية في تلك العملية. وقد قامت بضعة بلدان بزيادة إعلاء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبكل يسر وسهولة، بقطع أو تعليق المساعدات الإنسانية التي تقدمها إلى أفغانستان وبلدان أخرى، ولن يسفر ذلك إلا عن إيذاء المدنيين الأبرياء وتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، كما أنه يتعارض مع روح العمل الإنساني.

من الدول لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش وتبادل المنافع ووضع سيناريوهات تعود بالفائدة على الجميع وأن تسهم بالأفكار والحلول الصينية من أجل تعزيز الحوكمة العالمية ومعالجة المسائل الإنسانية.

ونحن على استعداد، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لأن نواصل المشاركة بنشاط في عمليات الإغاثة الإنسانية المتعددة الأطراف والثنائية وأن نستمر في تقديم الدعم والمساعدة، في حدود قدراتنا، إلى البلدان المحتاجة.

**السيد فرانسوا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن. وأشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. فهي تتيح لنا الفرصة للتفكير في طرق مبتكرة لزيادة فعالية العمل الإنساني. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة.

إن العمل الإنساني ليس وسيلة لإنهاء النزاع؛ إنه وسيلة للتخفيف من معاناة أشد الفئات ضعفا، وعادة ما يكون ذلك في سياقات الحرب. وكلما زادت فعالية المساعدات الإنسانية، أمكن إنقاذ المزيد من الأرواح وزاد الأمل بعد انتهاء النزاع.

لقد شكّلت خطة إصلاح العمل الإنساني لعام 2005 خطوة حاسمة الأهمية في ذلك الاتجاه. وأدى نهج المجموعات إلى تحسين توزيع المهام وأضفى مزيدا من الوضوح على المسؤوليات. ومع ذلك، فإن المجموعات لا تحقق الاكتفاء الذاتي. فمقدمو المساعدات الإنسانية لا يعملون بمعزل عن الجهات الفاعلة الاقتصادية وعن المجتمعات المحلية التي يساعدها. إنهم يعتمدون على الموردين ووسائل النقل والخدمات اللوجستية والمصارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدد لا يحصى من الخدمات الأخرى للاضطلاع بمسؤولياتهم. وقد أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص حقيقة واقعة بالفعل على الأرض وهي توجد بدافع الضرورة البحتة. ويجب أن نواصل استكشاف قدرات القطاع الخاص في مجال دعم المساعدات الإنسانية. ويجب علينا أيضا أن نكفل تهيئة الظروف الملائمة لمشاركة القطاع الخاص في تقديم المساعدات الإنسانية. وعلى سبيل المثال،

نهاية المطاف. ويمكن مفتاح الحد من الاحتياجات الإنسانية والاعتماد على المساعدات الإنسانية في التنمية التي يكون الإنسان محورها. وفي بعض البلدان، وعلى الرغم من الأعمال الإنسانية الدولية المستمرة منذ عقود والاستثمارات الكبيرة في الموارد البشرية والمادية، لم تخفف الحالة الإنسانية بعد بشكل أساسي، ويستحق ذلك بعض التفكير المتأن.

وترى الصين أن علينا أن نتجاوز النظر إلى الوسائل التقليدية للمساعدة الإنسانية ونولي أهمية أكبر لمسار تحقيق التنمية الاقتصادية. ويجب ألا نكتفي بتقديم المساعدة القصيرة الأجل ونبحث عن حلول جوهرية طويلة الأجل. ولا بد من أن نتخطى عمليات نقل الدم الخارجية ونعزز القدرة على إنتاج خلايا الدم عضويا. وينبغي أن ينسجم العمل الإنساني بشكل فعال مع الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المعنية ويزيد الاستثمار في الهياكل الأساسية والتنمية الصناعية والزراعية والتعليم والتدريب، من بين أمور أخرى. وللقطاع الخاص دور فريد يؤديه في تعزيز التجارة والاستثمار وتمويل التعاون وإيجاد فرص العمل، وبالتالي مواءمة المساعدات الإنسانية على نحو أوثق مع التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن الجزاءات الانفرادية غير القانونية تؤثر بشدة في قدرة القطاع العام في البلدان المعنية على تقديم الخدمات الأساسية من قبيل خدمات الرعاية الصحية والتعليم وتوفير الغذاء. وهي تعرقل الأنشطة العادية للقطاع الخاص في مجالي التجارة والاستثمار وسير الأعمال التجارية. وبالتالي، فقد أصبحت أكبر عقبة أمام التعاون بين القطاعين العام والخاص في المجال الإنساني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث البلدان المعنية بصورة مشتركة على الرفع الفوري للجزاءات الانفرادية والقضاء على آثارها السلبية وتهيئة الظروف المؤاتية للعمل الإنساني الدولي.

لقد أشار الرئيس شي جين بينغ خلال اجتماعه الأخير مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بكين إلى أن الصين داعم ومشارك ومساهم نشط فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية الدولية. وتأمل الصين، من خلال طرح مبادرة الحزام والطريق الجماعية ومبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية، أن تعمل مع غيرها

أخرى في البلد. وبالشراكة الوثيقة مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، استفاد بالفعل أكثر من 100 000 مهاجر انتقلوا إلى ما يقرب من 1 000 مدينة برازيلية في جميع أنحاء البلاد، مما أتاح لهم فرصاً أفضل للاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

إن اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره إزاء المعونة الإنسانية يعزز قدرتنا على مساعدة الناس الذين يقعون في قبضة النزاع والكوارث الطبيعية والنزوح القسري. فلنستفيد استفادة كاملة من تلك الأداة القوية. السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والمفيدة. واسمحوا لي أن أبدأ بشكر المديرية التنفيذية ماكين والسيد كوهين والسيد مايباخ على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

في يوم الثلاثاء، نهضنا لتقديم تعازينا لشعبي ليبيا والمغرب بعد الخسائر التي لحقت بهما (انظر S/PV.9415). وأفعل ذلك مرة أخرى اليوم، ولكن هذا أيضاً تذكير مأساوي بحاجتنا إلى استكشاف كل سبيل لتحقيق أقصى قدر من استجابتنا الإنسانية للتحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم في ظل خلفية من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وفي هذا الصدد، ازداد دور القطاع الخاص. وكما سمعنا، يمكن للجهات الفاعلة الخاصة أن توفر المعرفة والخبرة والاستثمار لتلبية الاحتياجات الإنسانية والحد من التهديدات وبناء القدرة على الصمود.

إن حالة ناقلة النفط "صافر" في اليمن مثال جيد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي كان لها تأثير حقيقي على بئد مدرج في جدول أعمال المجلس. من خلال العمل معاً، قامت الجهات الفاعلة العامة والخاصة بإزالة أكثر من مليون برميل من النفط من ناقلة النفط "صافر" المتهالكة. ويقامها بذلك، حالت دون وقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية كبرى.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات أخرى يمكن للجهات الفاعلة العامة والخاصة أن تعمل فيها معاً بهذه الروح.

أولاً، يمكننا أن نجتمع كل الجهود لتحقيق استدامة السلام. وكما سمع المجلس مرات عديدة، فإن النزاع هو المحرك الرئيسي للاحتياجات

في السياقات التي تنطبق فيها الجزاءات، دفع الخوف من التعرض للمساءلة الجنائية المصارف وغيرها من الشركات إلى إعاقة تقديم مقدمي المساعدات الإنسانية للمساعدات المحايدة. وقد أشارت المقررتان الخاصتان للأمم المتحدة المعنيتان بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان وبأثر التدابير القسرية الانفرادية إلى تلك الحقيقة في تقارير مختلفة.

وتؤكد البرازيل من جديد أهمية قرار مجلس الأمن 2664 (2022) الذي يتناول أسباب الإفراط في الامتثال لأنظمة مكافحة تمويل الإرهاب التي تعوق تقديم المساعدات الإنسانية المحايدة. ويساورنا القلق إزاء ما نعتبره اتجاهاً نحو زيادة تسييس الاستجابات الإنسانية والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي الإنساني الدولي. ويتعارض ذلك الاتجاه مع المبادئ الأساسية للحياة والاستقلال والنزاهة والإنسانية، وهي مبادئ متأصلة في العمل الإنساني.

لقد شهدت البرازيل زيادة في تدفق اللاجئين والمهاجرين من مناطق مختلفة من العالم. وسعياً لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه الحالة، اتخذت الحكومة البرازيلية عدة تدابير لمساعدة المحتاجين. ويتمتع المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء، دون أي نوع من التمييز، من إمكانية الحصول على كامل الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية واللقاحات، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. لقد سهلنا إجراءات منح التأشيرات الإنسانية لعدد من الجنسيات. وتم إصلاح قانون الهجرة لدينا لتسهيل تسوية الأوضاع القانونية والتكامل الاجتماعي والاقتصادي. إن قانوننا الخاص باللاجئين متقدم جداً ومتجذر بعمق في المبادئ الإنسانية.

كما أقمنا شراكات مع القطاع الخاص لتمكين إدماج اللاجئين والمهاجرين في مجتمعنا. وقد أنشأنا قاعدة بيانات للسيرة الذاتية للاجئين والمهاجرين التي يمكن للشركات التي تبحث عن موظفين الوصول إليها مباشرة. وعلاوة على ذلك، ساعدت الحكومة في إنشاء صندوق، بدعم من مانحين من القطاع الخاص، لتمويل جزء مما يسمى باستراتيجية الإدماج الداخلي. ويهدف ذلك إلى نقل الفنزويليين الذين يرغبون في القيام بذلك من الحدود الشمالية للبرازيل إلى مدن

أن هذه الحالة تهدد السلام والأمن الدوليين، مما يستلزم إجراء مناقشات عاجلة وتعزيز المعونة الإنسانية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولذلك فإن هذا الاجتماع يوفر منبرا في الوقت المناسب لهذا الخطاب الحيوي.

والسؤال المحوري اليوم هو كيف يمكن للقطاع الخاص أن يعزز جهود الأمم المتحدة لمعالجة الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاع. وأود أن أسلط الضوء على بعض أوجه التعاون الناجحة في هذا الصدد.

لدى شركة Fast Retailing، الشركة الأم لـ UNIQLO شراكة مدتها 12 عاما مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قدمت بموجبها الملابس للاجئين، وتشمل الجهود الأخيرة مشروعاً للتدريب على مهارات الخياطة في بنغلاديش يهدف إلى تمكين 1 000 لاجئة من الروهنغيا بحلول عام 2025، وتعزيز الاعتماد على الذات.

وتعاونت شركة NEC وجامعة Waseda مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن تكنولوجيا الكشف عن الألغام الأرضية سعياً وراء النهوض بالمساعدة الإنسانية من خلال الابتكار.

ودخلت شركة Toyota Tsusho في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي لإنشاء مركز تدريب لوجستي في غانا لتعزيز القدرة على توريد المساعدات الإنسانية في غرب إفريقيا.

هذه أمثلة جيدة على الكيفية التي يربط بها القطاع الخاص بين احتياجاته التجارية والاحتياجات الإنسانية، ولكن يمكن للقطاع العام أن يساعد في حشد التمويل الخاص أيضاً. فعلى سبيل المثال، من أجل دعم الجهود الإنسانية المبذولة من أجل النازحين الأوكرانيين في أعقاب العدوان الروسي غير القانوني على أوكرانيا، قدم مصرف اليابان للتعاون الدولي ضمانات لإصدار سندات ساموراي بقيمة 93 بليون ين من قبل مصرف التنمية البولندي. وهذه الأموال مخصصة لتشمل مجالات حيوية مثل الرعاية الطبية والتعليم ومرافق الإسكان والضمان الاجتماعي.

ومن المهم أيضاً إتاحة الفرصة للقطاعين العام والخاص لعقد لقاءات على الصعيد العالمي. وفي نهاية الأسبوع الماضي، زار وزير

الإنسانية. ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. فعلى سبيل المثال، دعمت المملكة المتحدة تطوير سندات السلام، وهي فئة استثمارية جديدة لتطوير التمويل من أجل السلام. وينبغي أن نواصل مناصرة التعاون بين القطاعين العام والخاص دعماً للسلام والأمن الدوليين.

ثانياً، يمكننا استخدام جميع الأدوات المتاحة لنا لاستباق الأزمات قبل وقوعها. وفي ذلك السياق، تعاونت المملكة المتحدة مع الجهات الفاعلة الإنسانية والخاصة بشأن التمويل في مجال مخاطر الكوارث. وقد دعمنا آلية تحويل المخاطر التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي لديها القدرة على إطلاق 22 مليون دولار من التمويل الخاص في الأزمات الإنسانية. وقد يمكن ذلك الاتحاد الدولي من الوصول إلى 6 ملايين شخص إضافي من الفئات الضعيفة.

ثالثاً وأخيراً، يمكن للقطاع الخاص أن يدعم استجابات إنسانية أفضل من خلال التكنولوجيا الجديدة. فعلى سبيل المثال، استثمرت المملكة المتحدة في صناديق الابتكار المتنقلة، التي دعمت الكشف السريع عن الكوليرا وعلاجها. ويشمل ذلك أداة لتقليل وقت الكشف عن الكوليرا من ثلاثة أيام إلى 30 دقيقة فقط. وهذا الابتكار أمر حيوي لمرض كان مدمراً بشكل خاص في سورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار هذا العام.

ومن الواضح أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لديها القدرة على إحداث تحول في العمل الإنساني، ونتطلع إلى مواصلة العمل معاً للاستفادة من تلك الإمكانيات.

**السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الثاقبة.

يواجه العالم أزمات إنسانية حادة. ويكشف تحديث منتصف العام للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي هذا العام عن الحاجة إلى 55 بليون دولار لمساعدة 249 مليون شخص مستهدف، ولكن لم يوفر سوى ما يقرب من 11 بليون دولار حتى منتصف العام. ومن الواضح

المجال العام أو الخاص. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أنه يجب على مجلس الأمن، إلى جانب القطاع الخاص، أن يواصل تعزيز حلول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وكانت الإحاطات التي قدمتها السيدة سيندي ماكين، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد جاريد كوهين والسيد مايكل مايباخ، مفيدة بشكل خاص بشأن دور القطاع الخاص في الاستجابة للحالة الإنسانية العالمية المفزعة.

إننا نشهد تدهوراً مقلماً وغير مسبوق في الأوضاع الإنسانية في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم. ونحن نعلم أن أكثر من 360 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ندرك أيضاً النقص الكبير في التمويل لتغطية الاحتياجات العاجلة الذي يصل إلى ما يقرب من 55 بليون دولار. أينما وقعت الحروب والكوارث المناخية، يجب على العاملين في المجال الإنساني الاستجابة لمجموعة من العواقب السلبية التي تسبب معاناة للسكان المدنيين، بما في ذلك الجوع والعطش ونقص الأدوية وانقطاع الدراسة وانفصال الأسر والعنف الجنسي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

وإن حجم الاحتياجات الإنسانية للأسف، كما نرى بوضوح، أخذ في الارتفاع بوتيرة معاكسة لتوتيرة التمويل المتاح الذي تكتنف المصاعب تعبئته. وعندما يخصص التمويل للحالات، يمكن أن يكون ذلك في بعض الأحيان على حساب بعض الحروب التي تم نسيانها لأنها بعيدة جداً وقديمة جداً وأصبحت أمراً عادياً تقريباً، ولم تعد تجتذب التمويل ذا الأولوية. ومن بين تلك الحالات المنسية هناك البلدان الأفريقية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وحوض بحيرة تشاد التي تقع على مفترق طرق أزمات متعددة الأوجه تعوق نموها الاقتصادي، وتقوض قدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتجبرها على اللجوء إلى المساعدات الإنسانية الخارجية. وفي ذلك السياق، يصعب تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار.

الخارجية السابق هاياشي أوكرايا مع ممثلين عن الشركات اليابانية الخاصة، بما في ذلك شركة Rakuten، التي ساهمت بالفعل بتقديم 500 مولد كهرباء لأوكرانيا، لمناقشة مختلف المسائل مع القادة الأوكرانيين، بما في ذلك تعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها.

وعلاوة على ذلك، تهدف أيضا الحكومة اليابانية، بصفتها مشاركا في عقد المنتدى العالمي الثاني للاجئين في ديسمبر، إلى إلهام مشاركة أوسع للقطاع الخاص في تحسين الظروف المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة مع تجاوز عدد اللاجئين والنازحين في العالم 100 مليون نسمة وهو في تزايد.

لقد تحدثت عن تسهيل العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتخفيف المخاطر على التمويل الخاص وتوفير اللقاءات، ولكن من أجل بناء شراكة ناجحة، نحتاج أيضاً إلى التفاعل. نحن بحاجة إلى أن نسمع من القطاع الخاص أكثر، بدلاً من مجرد التحدث بطريقة فوقية. والجدير بالذكر أن القطاع الخاص حريص على إظهار دعمه لأهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، التقى كيدانرين، وهو اتحاد الشركات الياباني الذي يتكون من 17 شركة يابانية كبرى، مع مختلف وكالات الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع لاستكشاف فرص التعاون للنهوض بأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال تسليط الضوء على هذا الدعم للعمل الإنساني للأمم المتحدة، بما يتماشى مع التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يمكننا تسخير هذه الحماسة.

وفي عام 2017، قدمت الحكومة اليابانية جائزة اليابان لأهداف التنمية المستدامة، مما حفز الشركات على تعزيز الجهود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال الاعتراف بمساهماتها والإعلان عنها. وقد اعترفت هذه الجائزة بالفعل بالعديد من المبادرات الإنسانية، مثل شركة "Euglena" يوغلينا، وهي شركة تعمل في التكنولوجيا الحيوية حصلت على الجائزة في عام 2022 لتقدمها المساعدات الغذائية للمزارعين المحرومين ولاجئين من الروهينغيا في بنغلاديش. وقد حضر مؤسس شركة يوغلينا أيضاً في نيويورك ضمن وفد كيدانرين.

إن إهمال الاحتياجات الإنسانية، الأمر الذي قد يزيد من زعزعة استقرار المناطق الهشة ويُفاقم النزاعات، لا يساعد أحداً سواء في

العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية، عانى ما بين 691 و 783 مليون شخص من الجوع في عام 2022، بزيادة قدرها 122 مليوناً مقارنة بعام 2019. ولا تزال أفريقيا، حيث يعاني واحد من كل خمسة أشخاص من الجوع، المنطقة الأكثر تضرراً. وبدل استمرار الجوع في مناطق معينة، مثل أفريقيا وغرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي، على محدودية النهج القائم على توفير المعونة الغذائية الأساسية لا غير. فمن الضروري الاستجابة للاحتياجات الملحة وفي الوقت نفسه الاستثمار في الانتعاش الاقتصادي. وفي حين أصبح من الشائع أن تُدرج برامج المعونة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الخدمات المالية للسكان كجزء من طريقة عملها، فإن هذا النوع من المعونة سيستفيد من تنظيمه وتوجيهه نحو تنفيذ المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة، وبهدف إعطاء قيمة للدراية المحلية وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يجب دعم تعزيز أوجه التآزر بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والقطاع الخاص كجزء من تقاسم المسؤوليات.

وكجزء من الجهود الرامية إلى استكشاف آليات جديدة للتمويل والمشاركة، يمكن للشركات الخاصة، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث ومراكز الفكر، أن تكون شركاء فعالين في توفير البيانات وبناء القدرات البشرية أو التقنية ورصد الموارد بغية منع نشوب النزاعات أو الكوارث الطبيعية. ويجب الاستفادة من العلم لاتخاذ القرارات المتعلقة بالفوائد، بما في ذلك من خلال آليات الإنذار المبكر لإدارة المخاطر. ونحن بحاجة إلى تجاوز إطار المانحين التقليديين بغية الاستفادة بشكل أفضل من جميع موارد القطاع الخاص التي يمكن استخدامها لصالح المساعدة الإنسانية. ويمكن أيضاً لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني أن تزيد من مرونة برامجها بوضع نهج للشراكة مع المجتمعات المحلية والمراكز السكانية التي تستفيد من المعونة - على سبيل المثال، في المناطق التي تواجه نزاعاً طال أمده - عن طريق تشجيع استهلاك المنتجات التي تزرعها تلك المجتمعات أو تحضرها. ويجب جعل فكرة مؤشر القدرة على الصمود للاستجابة الإنسانية منهجية بالنسبة للأزمات في الأجل الطويل.

ونرحب بإفراج منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتين غريفيث عن 125 مليون دولار في 5 أيلول/سبتمبر من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لمساعدة 14 دولة من خلال نافذة الطوارئ الناقصة التمويل التابعة للصندوق. وقد اضطلع بلدي بنصيبه من العبء بالمساهمة بمبلغ مليوني دولار لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل خطط الاستجابة الإنسانية لبلدين في منطقة وسط أفريقيا يتحملان العبء الأكبر من عواقب الأزمة في السودان. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية من جانب المانحين من أجل تغطية حجم الاحتياجات. وحتى الآن، لم يتم تمويل سوى 30 في المائة من جميع الاحتياجات. وما زال أمامنا طريق طويل، خاصة إذا اعتبرنا أن آفاق حل النزاعات وتمويل التنمية وتعبئة الموارد في العديد من تلك الحالات الإنسانية تتضاءل في سياق تعزيز التكيف مع تغير المناخ.

ويتطلب العمل الإنساني المتعدد الأطراف تمويلاً ملائماً وكافياً ويمكن التنبؤ به إذا أُريد لذلك العمل أن يكون فعالاً. والجهات الفاعلة في القطاع الخاص شركاء رئيسيون في هذا الصدد، في سياق عالمي يتقشّى فيه الجوع ويستمر فيه انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الازدياد. ويجب أن تبنى الاستجابة لتلك التحديات المستمرة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، في إطار الشراكات الرامية إلى تعزيز الاقتصادات واستعادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتمكين البلدان من استعادة مصيرها بأيديها. ويستتبع ذلك التزاماً بتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية باتخاذ نهج طويل الأجل في تنفيذ الاستجابات الإنسانية مع مراعاة أن المساعدة الفعالة لمجتمع محلي أو قرية أو بلد تنطوي على الاستجابة لحالات الطوارئ، بينما توفر في الوقت نفسه نفسه للمتضررين القدرة على منع الأزمات والتكيف معها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على حالات الكوارث الطبيعية والأزمات المناخية، ولكنه ينطبق أيضاً على حالات النزاع المسلح التي توجد فيها آثار سلبية لا تعد ولا تحصى على البنى التحتية ووسائل الإنتاج. ووفقاً لأحدث تقرير مشترك صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية

التفديزي لبرنامج الأغذية العالمي إحصاءات مروعة عن انعدام الأمن الغذائي. ومع ازدياد المعاناة، ينخفض التمويل. ففي عام 2022، لم يتم تمويل نصف الاحتياجات الإنسانية في العالم.

إن ملاحظتي الأولى واضحة بقدر ما هي مثيرة للقلق. فالجوة بين الاحتياجات الإنسانية والقدرة على تلبيتها آخذة في الاتساع. إننا نعرف أسباب ذلك، الآثار الضارة لتغير المناخ، وضعف الحوكمة، وعواقب الجائحة الأخيرة، والنزاعات المسلحة. وعلى العكس من ذلك، فإن أي نزاع يتم حله سلميا وأي نزاع يتم إيجاد حل سياسي له يساعد على تقليل الاحتياجات الإنسانية. والمجلس يقف على خط المواجهة في هذا الصدد.

لكن ملاحظتي الثانية تدعو للتفاؤل. إن الاحتياجات الإنسانية يمكن أن تتخفض إذا زاد استثمارنا في العمل الاستباقي، استنادا إلى تقييم المخاطر وإدارتها، وإذا عملنا في إطار الشراكة. ونذكر جميعا أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. فهي تجعل نظم الإنذار المبكر أكثر فعالية، وكذلك تجهيز البيانات، التي يجب أن تجمع وتستخدم وتنتشر دائما بصورة آمنة ومسؤولة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا التقليل من أهمية كفاءة الاتصالات بواسطة شبكة الإنترنت على نحو مستقر وآمن، بما يمكن الناس من الحصول على المعلومات وما يحتاجونه من مساعدة للوصول بسرعة إلى الآخرين المحتاجين. فالمسألة في بعض الأحيان مسألة حياة أو موت. وتوقيت جلسة اليوم مناسب بشكل خاص إذا أردنا أن نستفيد بصورة كاملة من الابتكارات التكنولوجية، لأننا بحاجة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولأبين ثراء الخبرة التي تتمتع بها سويسرا في ذلك المجال، سأقدم مثالين واضحين تماما.

أولا، تهدف مبادرة الاستثمار في المجال الإنساني والقدرة على الصمود، التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في عام 2019، إلى تشجيع استثمار رأس المال الخاص في الفرص المستدامة ماليا للمجتمعات في السياقات الهشة.

ثانيا، منذ تسعينيات القرن العشرين، ما برحت سويسرا تدعم المساعدات النقدية وبقسائم. ومن خلال التركيز على الأسواق المحلية

وثمة طريقة أخرى لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستجابات الإنسانية تتمثل في زيادة وسائله لتسخير الموارد المالية المتاحة له من خلال آليات مبتكرة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تمويل المناخ من خلال آليات مبتكرة، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الضرائب، وتحديدًا من خلال المعاملات المالية الدولية.

وأود أن أختتم بياني بتذكير الجميع بالمبادئ الأساسية لاحترام القانون الدولي الإنساني والامتنال لقرارات المجلس، ولا سيما القرار 2417 (2018) بشأن انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح، والقرار 2573 (2021)، الذي يدين استخدام التجويع كسلاح حرب. كما أود أن أذكر الأعضاء بأنه لا توجد حالة تبرر استخدام المجاعة كسلاح من أسلحة الحرب وأن الأطراف المتحاربة ملزمة بتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع المناطق وجميع المحتاجين. وينبغي ألا يتم أبدا تسييس المعونة المقدمة لمن يعانون.

وفي الختام، أود أن أشيد بالعمل الاستثنائي الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني، الذين كثيرا ما يعملون في حالات صعبة، ويخاطرون أحيانا بحياتهم في بيئات معادية. وبعد أقل من شهر من احتفالنا باليوم العالمي للعمل الإنساني، أكرر دعم بلدي وامتنانه لأشخاص مهمتهم هي مساعدة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة وإعادة الأمل إلى أشد الفئات ضعفا.

**السيدة بيريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** نشكر ألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن موضوع يكتسي أهمية بالنسبة لسويسرا، التي لها سجل حافل في العمل الإنساني. وبالطبع أشكر أيضا مقدمي الإحاطات على مساهماتهم.

أعتقد أنه من الواضح الآن، كما ذكرنا وزير خارجية ألبانيا، أننا نواجه أزمة إنسانية عالمية. فالعالم يعصف به أكثر من 100 نزاع مسلح يزداد أمدها بصورة مستمرة. وقد زاد عدد النازحين بأكثر من الضعف في السنوات العشرة الماضية. وزاد عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية بأكثر من خمسة أضعاف، وأظهر لنا المدير

هذا الصدد، ندعو إلى تعاون أوثق بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وأخيرا، نعود دائما إلى نفس الاستنتاج الرئيسي. أود أن أشدد على الدور الأساسي للمجلس في منع نشوب النزاعات بغية الحد من الاحتياجات الإنسانية. ويجب أن يواصل المجلس السعي لتحقيق الوحدة التي تمكنه من اتخاذ إجراءات لمنع نشوب النزاعات وحلها بسرعة بغية ضمان إرساء سلام دائم.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد كوهين، والسيد مايباخ على إحاطتهما. في نهاية عام 2022، قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الاحتياجات الإنسانية لعام 2023 ستزيد إلى 51.5 مليار دولار، وهي المرة الأولى التي يعلن فيها عن مثل هذا المبلغ. ومما يؤسف له، كما هو الحال في كثير من الأحيان، ظهور أزمات أخرى - الزلازل في تركيا وسورية، والأزمة في السودان، ومؤخرا الزلزال المدمر في المغرب والفيضانات في ليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي، الناجم عن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. ولم ترق التقديرات الأولية إلى مستوى الواقع.

وقد زادت مشاركة القطاع الخاص في المبادرات الإنسانية زيادة كبيرة على مدى 15 عاما الماضية. وهذه أنباء طيبة. والاستجابة للحرب على أوكرانيا والتزام القطاع الخاص بتلك الاستجابة مثالان على ما يمكن تصوره في المستقبل. وفي فرنسا وأوروبا، تعززت تلك الشراكة بتوقيع اتفاقات مع الأعمال التجارية والشركات التي ترغب في المشاركة في الجهود الإنسانية، وهو أمر جدير بالثناء. وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، نقوم على وجه التحديد بتعبئة القطاع الخاص للمشاركة في عمل تحالف الوجبات المدرسية، الذي سيعقد اجتماعه العالمي الأول في باريس في تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب علينا جميعا أن نتحلى بالابتكار، ويمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكا قيما، ليس في الاستجابة للأزمات والكوارث فحسب، بل وفي منع وقوعها والتنبؤ بها. وتحقيقا لتلك الغاية، من واجبنا أن

ودعم الأعمال التجارية الصغيرة التي تديرها النساء والاستثمار فيها، تمكن هذه المساعدات الأشخاص المتضررين من الأزمات أو الكوارث من تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحا بسرعة. كما تحفز الطلب المحلي وتساعد على إيجاد سبل العيش في جميع مراحل سلاسل القيمة، من المنتجين إلى البائعين. وقد أدى التعاون مع القطاع الخاص إلى تحسين كفاءة هذه المساعدة وينبغي تعزيزها. واستنادا إلى تجربتنا، استخلصنا الدروس التالية.

أولا، يمكن للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بل يجب عليها، أن تعتمد نهجا مشتركة، في الأجلين القصير والطويل على حد سواء، إذا أردنا مواجهة التحديات المحددة للسيارات الهشة. ويمكن لمثل هذه الشراكات أن تحدث فرقا بالنسبة لملايين الأشخاص على أرض الواقع.

ثانيا، يجب أن نضع الأطراف الفاعلة المحلية في صلب أي استجابة إنسانية. وينبغي أن تكون خبراتها وشبكاتها متكاملة بشكل أفضل.

وأخيرا، على الرغم من التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية، لا تزال إمكانات الشراكات بين القطاعين العام والخاص غير مستغلة بالكامل. وفي السيارات الهشة، يمكن أن يساعد الترويج المخصص لنماذج التمويل المختلطة في الحد من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال من الأهمية زيادة الوعي بالممارسات الأخلاقية في القطاع الخاص. وأي إجراء مرتبط بمشاركة القطاع الخاص والتمويل المبتكر يجب أن يستند إلى المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان. وفي السيارات الهشة، من الضروري أيضا تعزيز ممارسة العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وبالنسبة لسويسرا، تنطبق تلك المبادئ تماما على جميع شركائنا.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على مسؤولية المجلس. كما أن تجربة الشراكات بين القطاعين العام والخاص تتم مناقشتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ومرة أخرى، في

وفي حين أنه لا يمكن إنكار أن مشاركة القطاع الخاص في العمل الإنساني توفر إمكانات كبيرة، فإنها تشكل أيضا تحديات. وفيما يلي توصيات يمكن أن تعزز الإمكانات في هذا الصدد.

أولاً، إن المبادرات الرامية إلى تعزيز المشاركة الاستراتيجية للقطاع الخاص في البرامج الإنسانية والإنمائية وخطط السلام تستحق الدعم. وفي هذا الصدد، ندعم عمل مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال، التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016 بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانياً، يجب أن يلتزم أي شكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال وأن يرتبط بالنظام الإنساني الدولي بغية ضمان الاتساق.

ثالثاً، هناك حاجة إلى تعزيز الإطار المعياري للعلاقة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والقطاع الخاص، الذي يركز على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ التوجيهية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال، والمبادئ التوجيهية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - المنتدى الاقتصادي العالمي للتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني.

رابعاً، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكون أكثر فعالية إذا استفادت من مواطن قوة كل طرف، واستجابت للاحتياجات التي حددها السكان المتضررون، وعززت بناء القدرات المحلية، وأقامت تمييزاً واضحاً بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة التجارية.

وينبغي أن أشير إلى مركزية تلك المسألة من حيث الأمن الغذائي وحتى من حيث شبح الجوع والصراع. ومبادرة حبوب البحر الأسود، مثال للجهود التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة. علاوة على ذلك، فإن أثرها، بإشراك التجارة من جهة والدعم الإنساني من جهة أخرى، كان محورياً ليس في أوكرانيا فحسب، بل أيضاً في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد وتعتمد على المساعدة التي يمكن أن يقدمها برنامج الأغذية العالمي.

نفكر معا في التحديث والابتكار وفعالية العمل الإنساني. بيد أن هناك عدد من الأسئلة التي لا بد من الإجابة عليها إذا أردنا أن نكفل احترام جميع الأطراف للمبادئ الإنسانية ومنع الآثار غير المرغوب فيها. ويسهم تبادل الآراء، مثل جلسة اليوم، في ذلك، وهو ما نشجعه.

السيد بيرييس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بشأن مسألة هامة جداً. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الاستهلاكية.

ومع وجود 360 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية - بزيادة قدرها 30 في المائة مقارنة بالعام الماضي - فإن الفجوة بين الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والتمويل آخذة في الاتساع. ونتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بالنقص المزمن في تمويل المساعدة الإنسانية بسبب عجز يبلغ حوالي 41 بليون دولار، مما يدفع النظام إلى أقصى حدود قدرته. ومن الأمثلة على ذلك الإفراج مؤخراً عن 125 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتعزيز العمليات الإنسانية المنقوصة التمويل في 14 بلداً.

وفي هذا السياق المعقد، يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً حيوياً، كما أشار مقدمو الإحاطات الإعلامية في بياناتهم الاستهلاكية اليوم. ومن المؤكد أن الخبرة التي يمكن أن يجلبها وقدرته على الابتكار هي أدوات قيمة لتوسيع نطاق الجهود وتبسيطها للاستجابة للاحتياجات الإنسانية. وفي العديد من البلدان، يعد القطاع الخاص عضواً رئيسياً في المجتمعات المحلية المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية، وغالباً ما يكون من أوائل المستجيبين على أرض الواقع.

ومن المشجع أن نلاحظ أن هناك تجارب ناجحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في المجال الإنساني. وتشير تقارير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى نتائج إيجابية من التعاون بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة مع الشركات العاملة في مجالات التكنولوجيا والتمويل والبناء. إضافة إلى ذلك، يعمل برنامج الأغذية العالمي بشكل وثيق مع الشركاء في القطاع الخاص.

إلى الجهود المبذولة للقضاء على الأمراض المتوطنة مثل الملاريا، بما في ذلك في بلدي، واقتحام بعض الحدود الأخيرة للبشرية، أثبتت الشراكات بين القطاعين العام والخاص قيمتها. وينبغي ألا يكون القطاع الإنساني استثناء.

ولا تجلب تلك الشراكات الموارد المالية فحسب، بل تجلب أيضا الابتكار وخفة الحركة والنهج القائم على تحقيق النتائج الذي كثيرا ما يعتمد على أسواق تنافسية. وقدرتها على تعبئة الموارد بسرعة، مشفوعة بفهم عميق لديناميات السوق المحلية، توفر أوجه تآزر فريدة مع الحكومات. وفي المناطق التي تشوبها النزاعات أو المتضررة من الكوارث الطبيعية، أدت الكيانات الخاصة منذ زمن بعيد دورا أساسيا في إعادة بناء البنية التحتية وتهيئة فرص العمل وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود بتوجيه من الكيانات المحلية. ولا بد من زيادة هذا الدور.

وتكشف الدراسة النقدية عن ثلاثة مجالات رئيسية يمكن للقطاع الخاص من خلالها تعظيم أثر المساعدة الإنسانية: التمويل واللوجستيات والتكنولوجيا. وفي مجال التمويل، يمكن لقدرة القطاع الخاص على تسخير الأموال أن تسد فجوات التمويل التي كثيرا ما يشار إليها، في حين يمكن للأدوات المالية المبتكرة أن تضمن الدعم المستدام للآزمات التي طال أمدها. واللوجستيات، وهي موطن للعديد من المؤسسات الخاصة، عند دمجها مع النطاق الواسع للوكالات الإنسانية، تضمن وصول المساعدات إلى الميل الأخير على الفور. يمكن للتكنولوجيا، في العصر الرقمي الحاضر، أن تُحدث ثورة في الاستجابات الإنسانية. فمن صنع القرار القائم على البيانات إلى تطوير حلول متطورة للاتصال والمراقبة والإنذار المبكر وتوزيع الموارد، يمكن لشركات التكنولوجيا الخاصة تعزيز نطاق التدخلات وكفاءتها وفعاليتها.

ينبغي أن يكون جوهر التعاون بين القطاعين العام والخاص متجذرا في ممارسات الدول الأعضاء. أولا وقبل كل شيء، الحكومات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن دعم مجتمعاتها المتضررة. لئن كانت الشراكات قيمة، فينبغي ألا تحجب أو تقلل من واجب الحكومة الأساسي في رعاية مواطنيها أثناء الآزمات.

وفي الختام، نعتقد أن إقامة شراكات بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقطاع الخاص، بهدف مشترك هو تخفيف المعاناة الإنسانية، أداة قيمة لضمان حصول أشد الفئات ضعفا على الدعم الذي يحتاجون إليه.

**السيد إيراشاند غوفيا (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر موزامبيق الرئاسة الألبانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. ونشكر أيضا السيدة ماكين والسيد كوهين والسيد مايباخ على إسهاماتهم الهامة.

إننا نعيش في عالم متزايد الترابط والتعقيد، يواجه آزمات وحالات طوارئ متعددة - بعضها من صنع الإنسان والبعض الآخر طبيعي، لكن جميعها تتنافس على الموارد والوقت والاهتمام المحدودين. وفي هذا السياق، أصبح بناء الجهود التعاونية والشراكات أكثر من أي وقت مضى لا خطوة استراتيجية فحسب، بل هو ضرورة أخلاقية وحتمية للبقاء.

ويواجه الأشخاص المحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والللاجئون وأسره صعوبات لا توصف. فبعد كل ما تحملوه والنجاة، ينبغي ألا يضطروا إلى مواجهة عذاب الموت لمجرد أن هيكلنا الإنساني العالمي لا يمكن أن يتطور أو يبتكر. والأرقام الأخيرة تجعل هذا الإلحاح أكثر حدة. وفقا لآخر تحديث لتقرير للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2023، يحتاج ما يقرب من 363 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى المساعدة الإنسانية. وتقدر تكلفة تلبية تلك المساعدة بمبلغ 55 بليون دولار. وفي غضون ذلك، تم تقييم الفجوة بين المتطلبات المالية والموارد بمبلغ 41 بليون دولار. وفي عالم من الوفرة والثروات، لا يمكن السماح بأن يكون ذلك هو الوضع الطبيعي الجديد. إنها إهانة لضميرنا الجماعي.

وإزاء هذه الخلفية، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للشراكات بين الحكومات وكيانات القطاع الخاص والوكالات المتعددة الأطراف، لا سيما الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية. فبعد كل شيء، من المعركة الأخيرة ضد جائحة مرض فيروس كورونا

المالي، لكفالة تنفيذ مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة يزداد صداها أكثر من أي وقت مضى. وكما ذكر آنفا، وفقا لأحدث تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج أكثر من 360 مليون شخص في جميع أنحاء العالم حاليا إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ومن أجل تنفيذ جميع نداءاتها الإنسانية الخاصة بكل بلد للعام الحالي، تحتاج الأمم المتحدة إلى 55,2 بليون دولار، لم يتلق منها سوى 29 في المائة، أو 15,8 بليون دولار. بعبارة أخرى، فإن النقص في التبرعات هو الآن ضعف مبلغ التمويل السنوي بالكامل - 20 بليون دولار - الذي طلبه قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مؤخرا في عام 2016.

من الجدير بالذكر أن أوكرانيا لا تزال على نحو مطرد رائدة في جذب انتباه المانحين. فهذا العام وحده تلقت الأمم المتحدة بالفعل 1,83 بليون دولار لتقديم المعونة الإنسانية إلى أوكرانيا، وهو ما يزيد بمقدار 300 مليون دولار عن الدعم المقدم لسكان سورية الذين طالت معاناتهم، و بليون دولار أكثر من المساعدات المقدمة لأفراد الشعب العاديين في أفغانستان، الذين تحملوا تماما الطعم المر لتجارب الناتو والولايات المتحدة في التحول الديمقراطي. وكما نعلم، فإن العديد من هؤلاء الناس الآن يائسون لدرجة أنهم يوافقون على بيع أعضائهم، في حين أن البعض يبيعون أطفالهم من أجل إيجاد طريقة لإطعام بقية أفراد الأسرة. غير أن بعض زملائنا يفضلون عدم التكلم عن ذلك. أود أن أشدد بصفة خاصة على الحالة في الدول الأفريقية التي حد أسياها الاستعماريون السابقون عمدا من تميمتها الاقتصادية والزراعية المستقلة على مدى عقود، وتفاقت الحالة بفعل الصكوك الاستعمارية الجديدة التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم تبعيتها.

ونرى أن المانحين الغربيين، وعلى خلفية حالة خطيرة حقا تتزايد فيها الاحتياجات الإنسانية في العالم، ليس أمامهم من بديل سوى البحث عن سبل لتحويل المسؤولية المالية عن عواقب الأزمات التي أطلقوها في جميع أنحاء العالم إلى الآخرين، والحفاظ على إمكانية استمرارهم في رعاية الانقلابات والحروب لصالح شركاتهم ومصنعي الأسلحة دون أن يشتت انتباههم عن ذلك أي احتجاجات عارضة. لقد

ثانيا، يجب أن توجه دائما المبادئ الإنسانية المقدسة المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال الكيانات والمؤسسات التي تقدم الإغاثة الطارئة للاجئين والمشردين. لقد تطورت خبرتنا في إدارة الكوارث في موزمبيق من فترة الحرب الأهلية في ثمانينيات القرن العشرين إلى تنسيق تدخلات ما بعد الطوارئ في تسعينياته، وبلغت ذروتها في عام 2020 في إنشاء المعهد الوطني لإدارة الكوارث الخاص بنا. وتطور المعهد الوطني لإدارة الكوارث، الذي كان في البداية كيانا تابعا لوزارة الخارجية، ينسق المعونة الخارجية، ليصبح مستقلا تماما وقائما بذاته من الناحية القانونية، ورائدا في مختلف جوانب تكامل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التنسيق وكفالة التنفيذ السريع. إنه الآن في طليعة جهودنا في بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ وغيرها من حالات الطوارئ الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري.

في الختام، نعتقد أنه في مواجهة التحديات الهائلة للمساعدة الإنسانية، نحتاج إلى تحول نموذجي في ذلك المجال يأخذ في الحسبان العوامل والأشكال الجديدة. يستخدم رواد الأعمال الاجتماعية وجيل الألفية التكنولوجيا الرائدة مثل تقنية سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات لتحقيق التنمية المستدامة. وأنا واثق من أنهم سيستثمرون في قضية نبيلة مثل المساعدة الإنسانية إذا أتيحت لهم الفرصة. بالنظر إلى ارتباط القارة الأفريقية الطويل في هذا الصدد بوصفها متلقيا سابقا وحاليا للمعونة الإنسانية، فإن لديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في هذه المناقشات، ونتطلع إلى القيام بذلك.

**السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أشكر السيدة سيندي ماكين، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك السيد كوهين والسيد مايباخ، على إحاطاتهم.

نشاط الرأي القائل بأن توفير المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين يظل أحد أهم مجالات عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وبالنظر إلى الزيادة السنوية في الاحتياجات الإنسانية في العالم، فإن مسألة تعبئة المزيد من الدعم، بما في ذلك الدعم

المثير للاهتمام أن نعرف المعنى الحقيقي ل ذلك المطلوب من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي لا يمت بصلة إلى الأمم المتحدة بوصفها جهة مانحة، والاستجابة الحكيمة للأمين العام.

سنكون مقصرين إذا فشلنا في استرعاء انتباه المجلس مرة أخرى إلى التدابير التقييدية الانفرادية غير المشروعة التي تفرضها بلدان الغرب الجماعي وما يسمى بأثر الإفراط في الامتثال على قطاع الأعمال، التي لا تزال تؤثر سلباً على عمل النظام الدولي الإنساني برمته، بما في ذلك، كما قلنا، بشأن الوعود بمشاريع الشراكة الطويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص. إن الإعفاءات لأغراض إنسانية التي يتباهى بها الغرب من حزم الجزاءات غير مجددة في الممارسة العملية، كما وثقت ذلك الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشكل مقنع وواقعي. كما تظهر نتائج الأمم المتحدة، حتى عندما يقدم الفاعلون الاقتصاديون المساعدة إلى المحتاجين، يجب أن يتمكنوا من الإثبات بأثر رجعي أن المعونة كانت ذات طابع إنساني، وإذا لم يكن الأمر كذلك فقد يخضعون للمحاكمة، بما في ذلك الملاحقة الجنائية. في مثل هذه الظروف، يسهل على الشركات تقليل مخاطرها والامتثال عن المشاركة في هذه العمليات أصلاً. فسكان الدول المحتاجة هم الذين يعانون أكثر من غيرهم نتيجة لذلك. إن الشعب السوري الذي شهد الزلزال المدمر يعرف ذلك بشكل مباشر. كما أنهم يدركون تماماً من الذي حرّمهم من الخبز وحكم عليهم بالعوز من خلال احتلال أراضيهم ونهب القمح السوري من الأراضي الخصبة في منطقة شرق الفرات.

ونوجه الانتباه إلى أنه في المذكرة المفاهيمية (S/2023/631/Rev.1، المرفق) التي أعدها وفد الرئيس لمناقشة اليوم المفتوحة، لم تُذكر سوى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب كمثال ناجح للشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويبدو أن هذه الحقيقة تثبت على خير وجه الفرضية التي طالما طرحناها بأن المبادرة تجارية بحتة، وليست إنسانية على الإطلاق، من حيث طابعها. ومن الواضح أنها شراكة بين الحكومات الغربية والشركات الغربية، التي استفادت هذا العام من تصدير الحبوب استفادة مضاعفة، من تصدير المنتجات الأوكرانية التي تملكها أكبر شركاتها ومن بيع السلع المصنعة من جانب

استرعينا انتباه المجلس مرارا وتكرارا إلى تلك المسألة. وواصلنا أيضا دراسة ما يسمى بالنهج الاستباقي للمساعدة الإنسانية الذي يدعو إليه زملاؤنا، وإمكانية ربطه بالجهود الإنمائية. وقد رأينا أن المانحين يسمحون بدمج المشاريع الإنمائية في إطار جهود المعونة الإنسانية في بعض البلدان، ولكن ليس في بلدان أخرى.

مع ذلك، نعتقد أن إشراك الشركات في شكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على الصعيد الثنائي وفي الأنشطة الإنسانية الدولية، له ما يبرره، إذ لا يوفر القطاع الخاص سوى 115,7 مليون دولار من التمويل الإنساني، وهو أمر غير كاف بشكل واضح. مع ذلك، فإن الأمر لا يتعلق فقط بالأرقام الخام. وكثيرا ما يؤدي العمل المشترك مع الكيانات الخاصة إلى حلول أكثر فعالية للمشاكل الإنسانية، ويعزز قاعدة موارد العمليات الإنسانية، ويزيد بالتالي عدد الأرواح التي يتم إنقاذها، وهي المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي.

في الوقت نفسه، يجب أن نظل موافقة الحكومات على تلقي المساعدة شرطا مطلقا لمشاركة الكيانات التجارية في العمليات الإنسانية الدولية، إلى جانب التقييد الصارم بمبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال في تقديم تلك المساعدة. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، نعتقد أنه ينبغي احترام مبدأ انعدام أي مصالح أو شروط اقتصادية أو سياسية فيما يتعلق بالبلدان المتلقيّة. في ذلك السياق، نرحب بمنافسة السوق السليمة فيما بين موردي السلع والخدمات الإنسانية في إطار مشتريات الأمم المتحدة، وندعم تنظيم تلك الجهود على أساس غير تمييزي. وينبغي أن تكون إجراءات مشاركة المشغلين الاقتصاديين في المناقصات الدولية شفافة ومفهومة بوضوح، وينبغي ألا تتأثر بأطراف ثالثة. وتلك أيضا مسؤولية الأمانة العامة. نود أن نذكر المجلس بأن الاتفاق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن برنامجها للتعاون المتعلق بالمعونة الإنسانية كان قائما على شرط ألا يكون الموردون مشغلين يخضعون لجزاءات الاتحاد الأوروبي. وأشير إلى الاتفاق الإطاري المالي والإداري. لقد أوضح الأمين العام في ذلك الوقت أنه سيواصل الاسترشاد فقط بالجزاءات التي يعتمدها مجلس الأمن. وسيكون من

الآراء الأساسي للمجتمع الدولي بشأن العمل الإنساني، الذي يقوم على الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وفي غياب المبادئ المشتركة، فإننا نواجه خطر تقويض التقارب الذي نسعى إليه بين نفوذ السوق ونفوذ الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه يمكننا أن نجد أساساً لتعميق التعاون استجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في العمل الذي قام به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنتدى الاقتصادي العالمي في وضع مبادئ توجيهية للتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني وخطة العمل من أجل الإنسانية والمبادئ التي وضعها عدد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بالاشتراك مع شركات القطاع الخاص من أجل المدفوعات لأغراض إنسانية.

ثانياً، من المهم التشديد على أن الشراكات من أجل العمل الإنساني ينبغي أن يعززها تطبيق التكنولوجيات الناشئة كهدف استراتيجي لتوقع الاحتياجات وتعزيز نطاق الاستجابات الإنسانية ومستواها، وأيضاً كفاءة وفعالية الأداء الإنساني. ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة أن تواصل جهات الأمم المتحدة الفاعلة في مجال العمل الإنساني اعتماد التكنولوجيات الجديدة في الهيكل الإنساني؛ والنقاط إشارات الإنذار المبكر وتنسيق الموارد ونشرها عندما ينطوي القيام بذلك على احتمالات لتحقيق أقصى قدر من الفعالية؛ وتحديد احتياجات الضحايا بطرق يمكن أن تساعد في تحقيق نتائج إنسانية مستدامة تكفل الاعتماد على الذات.

ثالثاً، نشجع التطوير القوي للشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستوى الإقليمي للمساعدة في تنويع القدرات وإيجاد المرونة الإقليمية وتعزيز الخبرات والحلول المحلية. ولذلك، ندعو إلى التعاون بين شركات القطاع الخاص في القارة الأفريقية والأطر الإنسانية الإقليمية، مثل السياسات الإنسانية للاتحاد الأفريقي والسياسات الإنسانية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية النهوض بنتائج إنسانية مستدامة على الصعيد الإقليمي. ونذكر أننا، بالنهوض باستقرار أفريقيا وقدرتها على الصمود، سنقل أيضاً من المخاطر التي تواجهها شركات القطاع الخاص في القارة ونيسر اهتمام

البلدان الأوروبية، التي، كما تؤكد لنا، لا تؤدي سوى دور دول العبور - بل وبتكاليف أعلى. ونصيب الأسد من هذه الصادرات هي الحبوب العلفية وعلف الذرة والتي تباع بأسعار من الواضح أنها تجارية. وفي الوقت نفسه، لم يبلغ حجم الحبوب التي تم إيصالها بشروط ميسرة إلى أفقر البلدان، بما في ذلك عن طريق برنامج الأغذية العالمي، سوى مليون طن، تمثل 0,2 في المائة فقط من حجم التجارة العالمية. ولذلك، لدينا سؤال مجازي نود نطرحه: ما هو الهدف الإنساني لعمليات الإيصال تلك؟

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** نبدأ بشكر ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والمبتكرة، ونلاحظ مع التقدير الإحاطات الثاقبة التي قدمتها السيدة سيندي ماكين والسيد جاريد كوهين والسيد مايكل ماياخ.

إن المستوى غير المسبوق للاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي، الذي تحركه بقوة عوامل مثل النزاعات وانعدام الأمن وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتأثيرات الاقتصادية العالمية السلبية السائدة، ينبغي حتماً أن يتطلب منا جميعاً أن نعيد النظر في كيفية تعبئة الدعم على جميع المستويات من أجل الاستجابات الفعالة. وكما يشير التحديث الصادر في آب/أغسطس للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي، فإن 248 مليوناً من أصل 363 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء العالم يحتاجون إلى حوالي 55,2 بليون دولار إذا أردنا أن نكون قادرين على تلبية احتياجاتهم. ومع وجود فجوة مذهلة في الاحتياجات المالية تبلغ 39 بليون دولار في هذا الوقت من العام، ينبغي استكشاف فرص جديدة تتجاوز الحدود المعروفة لتحسين فهم كيفية توفيق مصالح القطاع الخاص مع إطار تعددية عالمي قائم على التضامن في تقديم المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفي ذلك الصدد، ترحب غانا بهذه الفرصة المتاحة على المستوى الحكومي الدولي لإجراء مناقشات بشأن الحفاظ على مشاركة القطاع الخاص في العمل الإنساني، وتود أن تسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، نرى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني ينبغي أن تستند إلى مبادئ وقيم مشتركة تحترم توافق

كما يعلم مجلس الأمن جيدا، فإن أضعف فئات العالم يحق بها خطر كبير. وتتزايد الاحتياجات الإنسانية بوتيرة سريعة وتبلغ الفجوة بين التمويل المقدم والاحتياجات المطلوبة وفقا لتقييمات الأمم المتحدة قرابة 40 بليون دولار. وفي كل يوم، يبدو الأمر كما لو أننا نرى أزمة إنسانية جديدة تتكشف. فيوم الثلاثاء من هذا الأسبوع، شهدنا الفيضانات الكارثية التي اجتاحت ليبيا وأودت بحياة الآلاف. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، شهدنا في رعب زلزالا مدمرا هز المغرب. ونتقدم بتعازينا إلى شعبي ليبيا والمغرب ونتضامن معهما في هذا الوقت العصيب.

خلال جلسة الإحاطة التي عقدناها أمس (انظر S/PV.9417)، قلت إنني عدت مؤخرا من رحلة إلى حدود تشاد مع السودان. لقد كان اللاجئين الذين التقيتهم في حالة صدمة عميقة. وتعرضت النساء والفتيات للعنف الجنسي ويعاني الأطفال والرضع من سوء التغذية الحاد. إن هذه حالة طوارئ إنسانية خطيرة. وبينما يعمل عمال الإغاثة الذين التقيتهم ببطولة لإنقاذ الأرواح، فإنهم بحاجة إلى المجتمع الدولي لتزويدهم بمزيد من الموارد. وأشجع الجميع في هذه القاعة وغيرهم على تقديم المزيد.

إن هذه اللحظة تستدعي اتخاذ إجراءات جريئة. إنها تستدعي إنهاء نموذج العمل كالمعتاد. وتستدعي التفكير بشكل كلي في كيفية معالجة الأزمات التي طال أمدها بشكل متزايد. وتقضي من الجميع، ليس الدول الأعضاء فحسب، بل كل من لديه الوسائل، القيام بأدوارهم. ولهذا السبب، فإن مناقشة اليوم حول كيفية إشراك القطاع الخاص بشكل أفضل بالغة الأهمية.

وفي السنوات الأخيرة، وحدث أربع من أكبر شركات الخدمات اللوجستية - يوبي.إس، أجيليتي، ميرسك، وموانئ دبي العالمية - جهودها بانتظام في سياق المجموعة اللوجستية بقيادة برنامج الأغذية العالمي. وبدأت "مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال" التي أطلقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عملها، مما ترتب عليه إنشاء شبكة من غرف التجارة المستقلة والمؤسسات الخاصة ملتزمة بجهود الاستجابة

حكوماتنا بتحقيق التطلعات الوطنية. ولذلك، نشجع على مواصلة تهيئة بيئة مؤاتية تزيد من تلاقي المصالح وتحشد العمل المشترك في التعامل بفعالية مع الأزمات الإنسانية الإقليمية.

رابعا، إن ضرورة إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تعالج الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية المتزايدة تكمن في صميم معالجة الأزمة الإنسانية العالمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إيلاء اهتمام بالغ للدوافع الهيكلية والمؤسسية التي تؤثر على الحكم والتنمية وندعو إلى أن تنصدر جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، العمليات الوطنية - فلا يمكن تركهم خلف الركب. كما نحث لجنة بناء السلام على مواصلة الاضطلاع بدور، لا سيما في مساعدة البلدان في وضع حد لأوجه الهشاشة، بما في ذلك مسببات النزاعات وتأثير تغير المناخ وعمليات التعافي في فترة ما بعد فيروس كورونا.

في الختام، نعتقد أننا حتى في الوقت الذي نعزز فيه الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني، يجب الحفاظ على التضامن وتعزيزه بين الدول الأعضاء في أوقات الأزمات الإنسانية الكبرى. ولذلك، نعتقد أن الدعوة الموجهة إلى المانحين، بما في ذلك في هذا العام، ستظل دعوة مهمة إلى سد الثغرات التمويلية في خطط الاستجابة الإنسانية. ونؤيد دعوة الأمين العام في ذلك الصدد. أخيرا، وبينما نتطلع إلى شراكة جيدة التنظيم في التعامل مع الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، لا تزال غانا تأمل في أن تساعد هذه الشراكات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في إطلاق العنان لطرق مبتكرة وفعالة وكفؤة لبناء مجتمعات مستدامة قادرة على الصمود لصالح شعوب عالمنا المشترك.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على استضافة هذه المناقشة الهامة. ونشكر المديرية التنفيذية ماكين على عملها لجعل برنامج الأغذية العالمي رائدا في النهوض بالشراكات مع القطاع الخاص. كما نشكر مقدمي الإحاطتين من القطاع الخاص، اللذين قدما خارطة طريق مقنعة للشركات الأخرى لتتبعها.

الوقت للاستثمار في هذه العلاقة وتوسيع نطاقها وحن الوقت بالنسبة لنا كي نرحب بالقطاع الخاص ونفتح له أوسع الأبواب. إن أكثر الفئات ضعفا في العالم تعتمد علينا. فلنعمل على وجه الاستعجال ولنمضي قدما في تضامن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

**السيد محمود (مصر):** شكرا السيد الرئيس، بداية، أهنتكم على تعيينكم وزيرا للخارجية، وأشكر ألبانيا على الدعوة لهذه الجلسة الهامة للنظر في سبل دفع مختلف الشراكات تعزيزا لكفاءة المساعدات الإنسانية. أشكر كل مقدمي الإحاطات من برنامج الأغذية العالمي، وغولدمان ساكس، وماستركارد.

وأضم صوتي لكل من تقدم بالعزاء في ضحايا الزلزال الأخير في المغرب الشقيق والفيضانات في ليبيا الشقيقة، مؤكدا تضامن مصر مع الشعبين والبلدين الشقيقين.

إنه لمن المقلق ما تشير إليه تقديرات الأمم المتحدة من مواجهة 345 مليون شخص انعدام حاد في الأمن الغذائي، الأمر الذي يندر بكارته حقيقية في ظل تفاقم الاحتياجات الإنسانية لمستويات قياسية، واحتياج 360 مليون شخص لمساعدات إنسانية عاجلة. بناء على ذلك، اسبحوا لي أن أعرض رؤية مصر للتغلب على تلك التحديات.

أولا، تؤكد مصر ضرورة مواجهة الأسباب الجذرية لتزايد الاحتياجات الإنسانية من خلال نهج شامل يهدف للتكامل بين تحقيق التنمية المستدامة وبين مراعاة الضرورة الملحة لتسوية النزاعات والأزمات الإنسانية، وفقا لمعايير ثابتة تتسق وميثاق الأمم المتحدة، مع الاستمرار في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف والقضاء على الفقر وصون مؤسسات الدول وبناء قدراتها على مواجهة مختلف التحديات لضمان استدامة السلام والاستقرار. وأضم صوتي لأخي

الإنسانية. وفي أماكن مثل هايتي، حيث يعيق عنف العصابات إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، يؤدي القطاع الخاص دورا حيويا. ومن خلال إيرلينك، وهي منظمة طيران تجارية خاصة غير ربحية تعنى بالخدمات اللوجستية في حالات الكوارث وشريكة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أنشأنا جسرا جويا إنسانيا. وتبرعت شركات الطيران التجارية بسعة تخزين على مساراتها الحالية لنقل المساعدات، في حين كفل مقدمو الخدمات اللوجستية نقل الإمدادات المنقذة للحياة بسلاسة. وكانت النتيجة شراكة مفصلية كفلت إيصال علاج الكوليرا إلى المحتاجين.

كما كثف القطاع الخاص تقديم المساعدة للأوكرانيين الذين يعانون من العواقب المدمرة لحرب بوتين العدوانية الوحشية. وفي العام الماضي، ساهمت منظمات القطاع الخاص بمساعدات نقدية وعينية للاستجابة الأوكرانية، وكذلك في أماكن أخرى من العالم، وعملت منظمة "المطبخ المركزي العالمي"، وهي رائدة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع المطاعم المحلية لإطعام اللاجئين على حدود أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم. وفي وقت سابق من هذا العام، ساهم القطاع الخاص أيضا بمئات الملايين من الدولارات للاستجابة للزلزال في تركيا. وقريبا من ديارنا، تفخر الولايات المتحدة بالعمل مع منظمات مثل "شراكة الخيمة من أجل اللاجئين" Tent Partnership for Refugees، التي تحشد أعضائها من الشركات التي يزيد عددها على 300 شركة لمساعدة اللاجئين في أن يصبحوا جاهزين للعمل ولتوفير الوظائف لهم.

وهذه الأمثلة ليست سوى غيض من فيض. لقد لجأنا لفترة طويلة جدا إلى القطاع الخاص للحصول على التمويل حصرا. ويُحسب له أنه أظهر سخاء هائلا. ولكن في عام 2023، نعلم أن لدى القطاع الخاص ما هو أكثر بكثير من ذلك. وهناك حاجة هائلة إلى قدراته ودرايته وابتكاراته. ويجب على القطاع العام أن يبذل المزيد من الجهد للعمل بشكل استباقي مع القطاع الخاص، لا سيما ونحن نتطلع إلى النهوض بأهداف التنمية المستدامة. ويجب على القطاع العام أن يستفيد من خبرة القطاع الخاص وأن يترجمها إلى أفعال. لقد حان

المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص على المستوى الوطني، تؤكد ذلك أيضا على المستوى الدولي. هذا ما نود أن نؤكد عليه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

**السيدة غوفن (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام.

إن الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم تتزايد في عصر يشهد أزمات متداخلة وكوارث طبيعية ونزاعات وعدم مساواة وزيادة عدم اليقين. ويشكل عدم إحراز تقدم، بل وحتى التراجع في بعض أهداف التنمية المستدامة، مصدر قلق كبير لنا جميعا. والمستوى الحالي لتمويل التنمية وغيره من وسائل التنفيذ بعيد كل البعد عن أن يكون مرضيا. ففجوات الاستثمار لا تضيق. ويتناقص تمويل العمليات الإنسانية يوما بعد يوم. وتشكل الفجوة بين احتياجات التمويل ومساهمات المانحين ضغوطا هائلة على كل من البلدان المتلقية والبلدان المانحة. ولذلك، فإن استكشاف نهج مبتكرة أمر أساسي لجعل العمليات الإنسانية أكثر فعالية وشمولا. وإيجاد حلول طويلة الأجل للآزمات الإنسانية أمر ضروري لتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

وإزاء هذه الخلفية، تستفيد تركيا من أساسيات سياستها الخارجية الإنسانية والمدفوعة بروح المبادرة. ويدعو بلدي إلى التعاون العالمي وتعددية الأطراف الفعالة، كما يتجلى في شراكته الشاملة والطويلة الأمد مع الأمم المتحدة. وتمكن تلك الشراكة أيضا القطاع الخاص من أداء دوره. وفي هذا الصدد، استضفنا مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني في عام 2016. وكان مؤتمر القمة أيضا بمثابة منبر فريد للحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لمناقشة سبل جديدة للتصدي لأكثر التحديات العالمية إلحاحا.

كما أن شراكة تركيا القوية مع الأمم المتحدة، التي يكملها القطاع الخاص، قد أحدثت أيضا تغييرا في طريقة التصدي للنزاعات التي تتكشف فصولها في منطقتنا. إذ أدت تركيا، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، دورا رئيسيا في تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

هارولد أغيمنان، الممثل الدائم لغانا الشقيقة، فيما أشار إليه بخصوص بناء السلام.

ثانيا، تنوه مصر بالارتباط الوثيق بين ارتفاع معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وبين تزايد نسب النزاعات المسلحة، الأمر الذي يؤكد ضرورة تكاتف الجهود الدولية لسرعة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. وتدعو إلى أن تأخذ الشراكات الإنسانية ذلك في الاعتبار.

ثالثا، تؤكد مصر ضرورة تضافر الجهود الدولية لدعم الدول التي تستضيف أعدادا متزايدة من المهاجرين واللاجئين الذين نزحوا لأسباب إنسانية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجه العالم وتلقي بظلالها على الدول النامية. وأنوه هنا إلى قيام مصر باستضافة نحو 9 ملايين مهاجر ولاجئ من 58 دولة وحرصها على تمتعهم بكافة الخدمات الأساسية حيث يقيمون ويشاطرون المصريين حياتهم اليومية، ليسوا في معسكرات للاجئين. وكل ذلك يتطلب زيادة الدعم الدولي لضمان استدامة جهود الدول المستضيفة للمتضررين من الأزمات الإنسانية، ومنها مصر.

رابعا، تحث مصر القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر لسد الفجوة التمويلية بين مساهمات المانحين واحتياجات العمليات الإنسانية وتؤكد أيضا أهمية ألا تأتي مساعي توسيع عدد الشركاء في تقديم المساعدات بمعزل عن نقطتين، هما: أولا، الالتزام الكامل بمبادئ العمل الإنساني، وهي الحياد والاستقلالية وعدم التسييس أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستفيدة. وثانيا، الإدراك بأن الشراكات مع مختلف الأطراف، بما في ذلك القطاع الخاص، لا يجب أن تكون بديلة عن وفاء الدول والجهات المانحة بتعهداتها المالية للعمليات الإنسانية استنادا لمبدأ التضامن الدولي.

تواصل مصر جهودها الوطنية، من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، المساعدة في تقديم المساعدات وبناء القدرات للدول الأفريقية الشقيقة. كما تحرص مصر على مساندة جهود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومثلما تؤكد مصر على

الاستفادة من إمكاناتها النابعة من تقاليدنا الحكومية الراسخة وموقعها الجغرافي المركزي ومؤسساتها المتينة ومواردها البشرية الجبارة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

**السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ويكتسي الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى الكوارث الوطنية التي وقعت في المغرب وليبيا. ونعرب عن تعاطفنا مع البلدين الشقيقتين. ونشكر الذين قدموا لنا اليوم إحاطات بشأن هذا الموضوع.

لا يزال النزاع المسلح يتسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية العالمية ويسهم إسهما كبيرا فيها. فهو السبب الرئيسي للنزوح القسري، بما في ذلك النزوح الداخلي، وحالات اللجوء التي طال أمدها. كما أن ظهور نزاعات جديدة يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلا.

وفي حين أن ملف المخاطر الإنسانية الخاص بجنوب أفريقيا مرتبط في المقام الأول بالطقس، فإننا نركز على تقديم المساعدة الإنسانية في السياقات الإنسانية الناجمة عن النزاع.

وتواصل حكومة جنوب أفريقيا إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتترك أن الشراكات المبتكرة يمكن أن تستفيد من الخبرات المحلية والمهنية لتعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. ويعالج ذلك أيضا تحديات الموارد المحدودة والقيود الأخرى التي تعترض الاستجابة.

كثيرا ما يتطلب تقديم المساعدة الإنسانية الحاجة إلى تعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ويتطلب ذلك أن ندعم الاستجابات الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة والتي تُذكر بالمبادئ التوجيهية للتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني وأن نكفل احترام المبادئ الإنسانية الرئيسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والتقدير بها. ومن شأن النهوض بالشراكات الإنسانية بين القطاعين

وكفلت المبادرة تصدير أكثر من 33 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية. ومن خلال السفن التجارية، أثبتت المبادرة أنها أصبحت مثلا نموذجيا للشراكة الإنسانية الجيدة بين القطاعين العام والخاص. وتواصل تركيا جهودها لاستئناف المبادرة من خلال مراعاة شواغل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

كما صُممت شراكة تركيا مع الأمم المتحدة لتعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والنهوض بدور القطاع الخاص في تلك المعادلة. وفي هذا الصدد، فإن تركيا هي المؤسس المشارك لمركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ييسر مساهمة القطاع الخاص في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما تستضيف تركيا وتدعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة. ويؤدي المصرف دورا حاسما بوصفه جهة فاعلة عالمية مهمة في الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب الشركاء ذوي الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك القطاع الخاص.

أخيرا وليس آخرا، تستند رؤية تركيا للتعافي على المدى الطويل، التي وُضعت في أعقاب الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا، إلى مبدأ إعادة البناء بشكل أفضل. وهي في الواقع مثال جيد على التعاون المتعدد أصحاب المصلحة بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وقد وضعت السلطات التركية هذه الرؤية بإسهام من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبدعم من التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، وكذلك المنظمات غير الحكومية. والهدف منها هو البناء بشكل أكثر ذكاء ومراعاة للبيئة مع كفاءة القدرة على مواجهة الكوارث والكفاءة في استخدام الطاقة أثناء بناء مساكن دائمة في المناطق المتضررة من الزلازل.

إن من مسؤوليتنا الجماعية إيجاد السبل والوسائل الملائمة لسد الثغرات واستكشاف سبل جديدة للتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في الميدانين الإنساني والإنمائي. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل تركيا

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، وكذلك موناكو.

إن الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية وتمويل المانحين مثيرة للقلق. إذ دفعت آثار تغير المناخ مقترنة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العدوان الروسي على أوكرانيا، الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يجد سبلا جديدة مبتكرة لمعالجة هذه الفجوة وإنشاء هيكل تمويل أكثر توازنا. ويمكن أن يؤدي إشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، بالشراكة مع الجهات الفاعلة التقليدية من القطاع العام، إلى تحسين الاستجابة الإنسانية، لا سيما بطريقتين: اللوجستيات والتمويل.

فاللوجستيات تمثل ما بين 60 إلى 80 في المائة من جميع نفقات العمل الإنساني في حالات الطوارئ. وبالتالي، فإن تحسين الخدمات اللوجستية سيساعد على سد فجوة التمويل. ويمكن للقطاع الخاص أن يساهم بمهارات لوجستية محددة، بما في ذلك إدارة سلسلة الإمداد. ويمكن أن تزيد الممارسات ووجهات النظر الجديدة التي توفرها الشركات العالمية والمحلية من الكفاءة، بل وحتى تحسن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك فريق الطوارئ اللوجستية، الذي يتألف من أربع من أكبر شركات الخدمات اللوجستية والنقل العالمية، التي تعمل معا لدعم المجموعة اللوجستية العالمية وتقديم الدعم المجاني للاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية واسعة النطاق.

ويعمل الاتحاد الأوروبي بغية زيادة تعاونه مع القطاع الخاص لسد الثغرات اللوجستية في العمليات الإنسانية. ونشجع إدارة سلسلة الإمداد الاستراتيجية باتباع سياسة الخدمات اللوجستية الإنسانية. ويمكن للمبادرات الجديدة مثل القدرة الأوروبية على الاستجابة للحالات الإنسانية أن تسهم أيضا في تلك الروح التعاونية.

العام والخاص التي تحترم تلك المبادئ أن يساعد أيضا في تعزيز الاستجابات الإنسانية المنسقة وجعلها أكثر كفاءة وتأثيرا. ونعتقد أنه يجب علينا منع الشركات المتورطة في النزاعات من الانخراط في العمل الإنساني لتجنب تضارب المصالح الواضح.

ويمكن للقطاع الخاص أن يخفف من حدة حدوث الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات من خلال ترتيبات وإجراءات واضحة بشأن توزيع المساعدة الإنسانية. ويشمل ذلك توزيع الموارد وتعبئتها؛ وإنشاء آليات تمويل جديدة للإغاثة الإنسانية بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة؛ والتركيز على آليات التمويل المستدامة، مثل تحويل المخاطر أو التأمين، لتعزيز القدرة على الصمود داخل الدول؛ وتوفير تكنولوجيا محسنة للاستجابة الفعالة. وتستفيد جنوب أفريقيا أيضا من الشراكات لتوفير مواد الإغاثة من خلال متاجر الجملة والتجزئة عن طريق نظام القسائم. ويحمي ذلك سبل العيش في مختلف القطاعات ويكفل العودة إلى التشغيل العادي.

وتؤكد جنوب أفريقيا دائما ضرورة منع نشوب النزاعات أولا لتجنب الحالات الإنسانية المترتبة على ذلك. وبالمثل، من المهم تعزيز القدرة على الصمود على جميع المستويات ومعالجة الأزمات الإنسانية الناجمة عن المناخ.

أخيرا، نكرر التأكيد على أنه ينبغي الاضطلاع بالشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص بطريقة تدعم المبادئ الإنسانية، وكذلك من خلال التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء المعتمدين في المجال الإنساني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

**السيدة سامسون (تكلمت بالإنكليزية):** أشرك الآخرين في الإعراب عن تضامن الاتحاد الأوروبي مع المغرب وليبيا وتقديم التعازي لهما. ونحن على استعداد لدعم البلدين ونقوم بذلك بالفعل.

يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

العالمي اليوم والنداءات العديدة التي وجهها الأمين العام ووكيل الأمين العام غريفيث. إن الحالة مروعة، ونقص التمويل لجميع المبادرات الإنسانية يظهر في كل تقرير. إن القطاع الخاص يمكنه أن يكون منقذاً، والتعاون بين القطاعين العام والخاص هو نتيجة طبيعية لذلك. يتعين علينا أن نتحرك الآن، والشراكة الإنسانية بين القطاعين العام والخاص هي إحدى السبل للقيام بذلك. إن إيطاليا ممتنة للرئاسة الألبانية على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس الأمن.

لقد تناول أيضا الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية. الأمن الغذائي وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وجميع الأزمات الإنسانية الأخرى يتطلبان شراكات أعمق وأوسع نطاقا لتحقيق القدرة على الصمود والحلول المستدامة. والقرار الإنساني الذي اتخذ في حزيران/يونيه (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 16/2023)، وإن كان من خلال مفاوضات معقدة، يسلط الضوء بوضوح على أهمية تعزيز التنسيق بين المنظمات الإنسانية والحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لضمان استجابة شاملة وفعالة. والقطاع الخاص جزء أساسي من تلك الصورة.

ومن أجل التصدي للعواقب الإنسانية للنزاعات وتغيير المناخ والمخاطر البيئية وتقليلها إلى أدنى حد، فإن الإنذار المبكر والعمل الاستباقي أمران حاسمان. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى حلول سياسية وأن نكون أسرع وأكثر فعالية وأقل عزوفا عن المخاطر في شتى الجهود الإنسانية والإنمائية - وجميعها جوانب يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في الجهود التي يبذلها القطاع العام بشأنها. إن المعونة الإنمائية لا تصل في بعض الأحيان إلى الفئات الأكثر ضعفا. فيجب أن يتغير هذا النموذج، ويجب أن يتغير الآن. ومن أجل معالجة أسباب انعدام الأمن الغذائي، ينبغي أن نعتد على تمويل مرن وعاجل، وخاصة التوجه نحو العمل والتمويل الاستباقيين. إن البدء باستجابة إنسانية قبل حدوث صدمة متوقعة هو أسرع بكثير وأكثر كرامة وأكثر فعالية من حيث التكلفة وينقذ المزيد من الأرواح. فيجب تطبيق الإجراءات الاستباقية وتحسينها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا باقتراح الأمين العام إنشاء منتدى للطوارئ، والذي ينبغي أن يضم الجهات الفاعلة ذات الصلة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء المتخصصون. ونحن ملتزمون بالدخول في مناقشات من أجل التوصل إلى وثيقة ختامية طموحة لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، تتص على إنشاء ذلك المنتدى.

إن التمويل مجال آخر للشراكة. ولئن كانت هناك بعض الإمكانيات لزيادة التبرعات الخيرية، فإن المؤشرات الواردة من القطاع الخاص نفسه تُظهر أن تشجيع استثمارات القطاع الخاص ينطوي على إمكانات أكبر. ويُستخدم التمويل المختلط، الذي يجمع بين تبرعات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص، على نطاق واسع في التعاون الإنمائي. ويمكن توسيع نطاق تلك الممارسة، لا سيما في السياقات الإنسانية ذات الاحتياجات الطويلة الأجل، التي يمكن فيها أن يحل بناء الأسواق والإنعاش محل التمويل في حالات الطوارئ.

وقد التزمت المفوضية الأوروبية أولا باستكشاف التمويل الإنساني المختلط في بيانها لعام 2021 بشأن المساعدات الإنسانية. وأطلقت المفوضية مشاريع تجريبية لتوضيح الكيفية التي يمكن بها للمنح الإنسانية أن تجتذب الاستثمار الخاص في السياقات الهشة. لقد بدأت المشاريع الأولى في عام 2022، مع لجنة الإنقاذ الدولية والمجلس الدنماركي للاجئين، حيث جمعت 1,6 مليون يورو في شكل منح تمويلية، مع مساهمات من بنوك تنمية وممولين من القطاع الخاص. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة البحث عن طرق مبتكرة لسد فجوة التمويل للعمل الإنساني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به للتو بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

إن التحدي الإنساني الذي نواجهه غير مسبوق. وليس هناك الكثير مما يمكن إضافته إلى كلمات المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية

لا يستطيعون تحمل تلك الأعباء، وأن الموارد التقليدية غير كافية للتكفل بالاحتياجات والتكاليف المتصاعدة. وفي ضوء ذلك السياق، يصبح من الواضح بشكل متزايد أن إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص أمر أساسي. ويمكن أن يكون هذا التعاون مكملاً حيويًا، وأن يجمع الخبرات ويستفيد من الموارد الجديدة والقائمة. ويمكنه أن يؤدي دوراً محورياً في التكفل بالاحتياجات والتكاليف الملحة، مع الاستفادة أيضاً من التكنولوجيا الحديثة.

تؤيد سلوفينيا بقوة زيادة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الشؤون الإنسانية، وذلك على النحو المبين في مبادئنا التوجيهية المعتمدة مؤخراً للتعاون مع المنظمات غير الحكومية الإنمائية والإنسانية. وقد أثبتت الممارسات السابقة والحالية أن لدى هذه الشراكات قدراً كبيراً من السرعة والمرونة والفعالية من حيث التكلفة في تلبية الاحتياجات الإنسانية، وخاصة في الميدان حيثما تشتد الحاجة إليها. ومع ذلك، من الأهمية بمكان التمسك بمبادئ معينة عند النظر في تلك الشراكات، مع التركيز بشكل خاص على التمييز بين الأنشطة الإنسانية والتجارية. إن بناء القدرات المحلية، وتعزيز القدرة على الصمود، والعمل المبكر، وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع تشكل جوانب متزايدة الأهمية ينبغي النظر فيها. وفي تقييمنا، يتحتم زيادة الاستثمار، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في جهود الوقاية مثل التثقيف والتوعية. فذلك سيساعد على تخفيف حدة الأزمات الإنسانية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها.

علاوة على ذلك، يجب أن نشدد على أهمية حماية حقوق الإنسان، وخاصة للأفراد الذين يعيشون في حالات هشة. وتولي سلوفينيا اهتماماً خاصاً للأمن الغذائي والحصول على مياه الشرب ومكافحة العنف الجنساني في جهودنا لتقديم المعونة الإنسانية. ونحن فخورون بأننا بدأنا مشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط ودول مثل أوغندا وجنوب السودان ولبنان.

كما أود تسليط الضوء على الضرورة المطلقة لتقديم المعونة الإنسانية دون عوائق، لا سيما في خضم النزاعات المسلحة، عندما

إن الاجتماع المعني بتقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، الذي عقد في روما في تموز/يوليه، كان قد خصص جلسة كاملة لمساهمة الصناعة الفضائية في منع انعدام الأمن الغذائي. وتعتقد إيطاليا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العمل الإنساني ينبغي أن تستفيد من هذه المبادرات. ويمكن للجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص أن توفر القيمة المضافة التكنولوجية للحلول التي لا يصممها ويهندسها سوى القطاع الخاص. وهناك حاجة ماسة إلى شراكات أوسع نطاقاً في جميع القلاع المنعزلة للعمل الإنساني. وينبغي أن يشمل ذلك إقامة شراكات مع القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، والنساء، والشباب، والمؤسسات، وكذلك بطبيعة الحال الأمم المتحدة، والحكومات، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وهذه أيضاً هي الطريقة الوحيدة للتغلب على مسألة التمويل الشاملة.

مؤسسات القطاع الخاص لديها إمكانات كبيرة غير معلنة في قيادة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع العمل الإنساني أيضاً. ولكي تتجح تلك الشراكات، يجب أن نعمل بشكل جماعي قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. وهناك حدود لما يمكن أن تحققه الاستجابة الإنسانية، ومع ذلك ستكون جهودنا أكثر فعالية إذا استقدنا من القدرات والولايات الفريدة التي يجلبها القطاع العام في شتى عناصر الاستجابة بأكملها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

**السيد مالوفرا (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولاً أن أعرب عن تقديري لألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وأن أعرب عن امتناني لمقدمي الإحاطات على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

إن التحديات التي تواجه البشرية اليوم عديدة وجسيمة، وتتراوح من تغير المناخ والتدهور البيئي إلى عدم المساواة الاقتصادية والأمن السببراني والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات وغيرها من الأزمات. وكثيراً ما تظهر هذه التحديات في وقت واحد، مما يضع عبئاً غير متناسب على الدول النامية الأصغر حجماً ومجتمعاتها. ومن الواضح أن الأفراد، أو في كثير من الأحيان الدول المنفردة وحدها،

الاجتماعيين من القطاع الخاص الذين يسخرون التقنيات المتطورة، مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة الكتل، في مجال المساعدة الإنسانية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك التعاون بين برنامج الأغذية العالمي وشركة ماستركارد. فلقد أتاحت تكنولوجيا ماستركارد الرقمية وبطاقاتها الإلكترونية المدفوعة مسبقاً لملايين اللاجئين السوريين شراء المواد الغذائية وضروريات أخرى دون الاضطرار إلى الانتظار في طوابير طويلة.

وعلى نفس المنوال، تضطلع خدمة الطرود المتحدة (يو بي إس) بدور لا غنى عنه في الوقت الراهن في إيصال المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق. بالإضافة إلى ذلك، كانت شراكة إيكيا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حاسمة الأهمية في تقديم 80 000 وحدة سكنية مبتكرة للاجئين النازحين في 80 دولة حول العالم.

وتعمل الحكومة الكورية على توسيع نطاق تعاونها مع الشركاء من القطاع الخاص في عمليات تقديم المساعدات الإنسانية. وتشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كوريا اليوم مجموعة واسعة من أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث والإنعاش المبكر ومساعدة اللاجئين والمشردين ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن الأمثلة التي شهدنا فيها نتائج إيجابية المساعدة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الكورية إلى لاجئات الروهينغيا في بنغلاديش في عام 2018. وأظهرت المنظمات غير الحكومية خبرتها ودرايتها ووعيها في مجال تقديم المشورة النفسية الاجتماعية لضحايا العنف الجنسي وعلاج الصدمات النفسية التي تعرضن لها. وشاركت كوريا بالمثل في مساعدة مجتمع اللاجئين في كينيا وأوغندا وتقديم خدمات الرعاية الصحية الطارئة والمساعدات الغذائية في المناطق المتضررة من مرض فيروس كورونا في بيرو والفلبين وجهود الاستجابة للجفاف في إثيوبيا فضلاً عن تقديم المساعدات الطارئة السريعة للمجتمعات المنكوبة بالزلازل في تركيا في شباط/فبراير الماضي.

وجمهورية كوريا، بوصفها عضواً جديداً في مجلس الأمن، ملتزمة بتحمل مسؤوليات أكبر وزيادة مساهماتها في المجتمع الدولي. وتحقيقاً

تصبح المعونة الإنسانية شريان الحياة الوحيد. فيمكن للتعاون مع القطاع الخاص أن يعزز إلى حد كبير تقديم المعونة، وذلك بالنظر إلى مرونته وموارده البشرية وإمكانية حصوله على التكنولوجيا الحديثة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة جودة وكمية المعونة المقدمة في نهاية المطاف.

وفي الختام، أود أن أشدد على إدراكنا لضرورة تعزيز المساعدة الإنسانية وإدراكنا لإمكانية زيادة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إلا أنه يجب علينا دائماً إعطاء الأولوية لرفاه ومصالح الناس الذين هم محور تلك الجهود.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بتقديم خالص تعازي وفد بلدي لشعبي وحكومتي لبيبا والمغرب.

يكتسي موضوع مناقشة اليوم المفتوحة أهمية خاصة، حيث أننا نشهد الآن تزايد الاحتياجات الإنسانية في كل مكان تقريباً، والذي ينبع أساساً من النزاعات والكوارث الطبيعية. وفي غضون ذلك، الفجوة التمويلية بين تلك الاحتياجات الإنسانية والموارد اللازمة لتبنيها آخذة في الاتساع. وفي الوقت نفسه، فإن الطابع المتزايد التعقيد والتشابك للآزمات الإنسانية يستلزم مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص، بما لديه من موارد وخبرة وتكنولوجيات متقدمة وقدرات لوجستية. ولهذا السبب أثبتت الشراكات مع القطاع الخاص فعاليتها وكفاءتها في العديد من عمليات المعونة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى أنه لا يمكن لأي بلد أو منطقة أن تتمتع بسلام وأمن حقيقيين ما لم تتم تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكانها، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي اتجاه مرحب به، وذلك لأنها تساعد على تخفيف ومنع الأسباب الجذرية للحالات الإنسانية. إن تشجيع هذه الشراكات يمكن أن يساعد في تنفيذ برامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص كفرصة لجلب رواد الأعمال

ثانياً، يوفر القطاع الخاص 90 في المائة من فرص العمل في العالم النامي، ومن ثم فإنه يهيئ سبيلاً أساسياً للاعتماد على الذات. وتجلب الأعمال التجارية الخبرات والموارد لبناء الأسواق المحلية التي يمكن أن تتيح إمكانية الحصول على السلع والخدمات بشكل مستدام. ويعود الاستمرار في تطوير الاقتصادات المحلية بالنفع على المجتمعات ويمكنها ويقلل من اعتمادها على المساعدات الإنسانية. ويساعد القطاع الخاص في زيادة الابتكار في العديد من المجالات الرئيسية للعمل الإنساني، بدءاً من تقديم الخدمات اللوجستية وتوفير المأوى وصولاً إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وكثيراً ما ناقش المجلس التحول الرقمي لعمليات حفظ السلام، المستوحى إلى حد كبير من أوجه التقدم التكنولوجي المتاحة داخل القطاع الخاص. وتتطوي أوجه التقدم التكنولوجي التي يتمتع بها القطاع الخاص على وعد مماثل للجهات الفاعلة الإنسانية.

ثالثاً، إن التعقيد المتزايد لحالات الطوارئ الإنسانية اليوم تعقيد شديد بدرجة يستحيل معها الاستجابة بالقدر الكافي في غياب العمل المنسق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص. ويتعين علينا أن نكفل إقامة هيكل إنساني شامل للجميع، يمكن المشاركة الهادفة للقطاع الخاص. وحيثما كان ذلك مناسباً، ينبغي لنماذج العمل البرامجي ونماذج العمليات لدينا أن تبسط مشاركة القطاع الخاص عبر مختلف القطاعات وتوفر الانفتاح والقدرة على التنبؤ بشأن فرص التعاون. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق التزام بلدان الشمال الأوروبي بإيجاد حلول محلية تشرك المجتمعات المحلية وتمكنها حقاً لصالح السلام والاستقرار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

**السيدة كامبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الحاسمة الأهمية. ونثق معكم على أن صون السلم والأمن الدوليين هدف أساسي حدده ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن النهج الدبلوماسية والعسكرية التقليدية لم تعد كافية وحدها للتصدي للتحديات المعقدة التي تهدد الاستقرار العالمي اليوم.

لتلك الغاية، نخطط لزيادة غير مسبوق في ميزانيتنا للمعونة الإنسانية في العام المقبل. وسنواصل جهودنا من أجل تقديم مساعدات إنسانية أكثر فعالية وكفاءة من خلال إقامة مشاريع شراكة خلاقية ومبتكرة بين القطاعين العام والخاص.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

**السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية):** باسم بلدان الشمال الأوروبي - أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك - أود أن أشكر ألبانيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وإتاحة الفرصة للدفع قدماً بمناقشات مجلس الأمن بشأن حلول الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تلبية الاحتياجات الإنسانية في سياق السلم والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم القيمة.

ونود أن نركز على ثلاث مسائل - هي القطاع الخاص بصفته جهة فاعلة قيمة في إنقاذ الأرواح والقطاع الخاص بوصفه مصدراً رئيسياً للابتكار وضرورة تعزيز التنسيق بين كافة الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، في تلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية.

أولاً، في عالم تتجاوز فيه الاحتياجات الإنسانية بسرعة التمويل المتاح للمعونة المنقذة للحياة، كما سمعنا اليوم، تسم الحاجة إلى أن تكثف جميع الجهات الفاعلة جهودها. وقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة في تمويل القطاع الخاص لحالات الطوارئ الإنسانية، استناداً إلى مبدئي التضامن وتقاسم المسؤولية. ويشكل ذلك الاتجاه تطوراً جديراً بالترحيب وضرورياً جداً. ولبلدان الشمال الأوروبي باع طويل في تقديم الإغاثة الإنسانية، وكثيراً ما تكون من بين أكبر الجهات المساهمة في العمل الإنساني على الصعيد العالمي. ومع ذلك، يمكننا جميعاً أن نفعل المزيد لإيجاد أوجه للتآزر مع القطاع الخاص وزيادة التعاون معه. وقد كانت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب مثلاً على تضافر جهود القطاعين العام والخاص لتجنب المزيد من التدهور في أزمة الغذاء العالمية. ونأسف لقرار روسيا الانسحاب منها وندعوها إلى استئناف المبادرة.

الخارجية في ألبانيا، على ترؤسه مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وعقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي والسيد كوهين والسيد مايباخ على إسهاماتهم الملهمة.

أود بداية أن أعرب عن تضامننا مع حكومة المغرب وشعبه في أعقاب الزلزال المدمر الذي وقع هناك، وكذلك مع شعب ليبيا وحكومتها في أعقاب ما خلفته العاصفة دانيال من تبعات. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى وإعادة بناء المجتمعات المتضررة على وجه السرعة.

لا تزال الأزمات التي طال أمدها الناجمة عن النزاعات تشكل محركا للاحتياجات الإنسانية، لا سيما في صفوف المدنيين الأكثر تضررا من النزاعات المسلحة. وتزيد النزاعات من احتمالات حدوث المجاعة والمعاناة من سوء التغذية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. لقد أدت الأزمات الحالية التي لا تعد ولا تحصى، لا سيما النزاعات المسلحة، بما في ذلك العدوان غير المشروع وغير المبرر الذي شنه الاتحاد الروسي دون سابق استقزاز على أوكرانيا وما يواصل اتخاذه من إجراءات تعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر، إلى زعزعة استقرار أسعار الأغذية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو ما أسفر بدوره عن عواقب مدمرة. وهي تشمل النزوح القسري وفقدان سبل كسب العيش والدخل، مما يتطلب نشر استجابة إنسانية.

إن تحقيق السلام والرخاء في عالم مليء بالتهديدات يتطلب من الدول الأعضاء إيجاد سبل جديدة للعمل بشكل جماعي وتعاوني على جميع المستويات. وهذا يتطلب التكيف مع حقائق اليوم. إن البرنامج الجديد للسلام، الذي قدمه الأمين العام مؤخرا، مبني على المبادئ الأساسية للثقة والتضامن والعالمية. وتلك المبادئ هي أساس ميثاق الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن مهمة منع الأزمات والصراعات الإنسانية والاستجابة لها بطريقة متماسكة ومتكاملة، مما يسهم في صون السلام الدولي.

وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز هيكل الاستجابة الإنسانية من خلال الشراكات الاستراتيجية مثل تلك التي تتطوي على الابتكار

إذن كيف يمكننا المضي قدما؟ إذا أردنا أن نتصدى لتلك التحديات بفعالية، فإن هناك حاجة متزايدة إلى تعزيز الشراكات الإنسانية بين القطاعين العام والخاص، فهي تشكل نهجا تقديميا للتصدي لتحديات السلام والأمن على الصعيد العالمي من خلال توفير منصة فريد للتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص. ومع ذلك، من الضروري أن نضع الضمانات ونحقق التوازن الصحيح بين المصالح ونحافظ على المعايير الأخلاقية ونكفل المساءلة لأنها شروط أساسية لفعالية تلك الشراكات.

وفيما يتعلق ببلدي، ما فتئت الهند تؤيد إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في العمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث داخل البلد وخارجه على حد سواء. وتحقيقا لتلك الغاية، تعاونت الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في الهند مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة للاستفادة من مواطن قوتها ومواردها وقدراتها في التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها في إدارة الكوارث. وقد أثبتت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أثناء الكوارث الطبيعية فعاليتها العالية في تعبئة الموارد وتوفير الدعم المالي والتكنولوجيا والإمدادات الأساسية وحتى القوى العاملة.

وعلى الساحة الدولية، ما فتئت الهند من أوائل المستجيبين الذين يُعول عليهم في حالات المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. فقد عملنا، سواء في عملية كافييري في السودان أو عملية دوست في تركيا أو عملية غانغا في أوكرانيا أو عملية شاكتي في أفغانستان أو حتى عملية راهات في اليمن، بسلاسة مع العديد من الجهات صاحبة المصلحة في الميدان لكفالة الإغاثة والإنعاش المبكرين. إن أعمالنا تستند إلى روح تعتبر العالم أنه أسرة واحدة كبيرة، وكما ذكر رئيس الوزراء مودي في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الأخير الذي حقق نجاحا في نيودلهي، فإن نموذج التنمية الذي يركز على الإنسان سيظل مبدأنا التوجيهي في المستقبل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

**السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):**

نود أن نشكر وفد ألبانيا، لا سيما وزير الشؤون الأوروبية والشؤون

على الأمن الغذائي العالمي. وينطبق الشيء نفسه على عرقلة الآلية العابرة للحدود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية.

أوكرانيا وسورية ليستا للأسف الدولتين الوحيدتين المتضررتين. ويتلقى مجلس الأمن بانتظام إحاطات إعلامية من وكيل الأمين العام مارتن غريفيث وغيره من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة بشأن المعاناة الرهيبة التي تفرض أيضا على السكان في السودان واليمن وأفغانستان، وفي ميانمار وحولها، والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي منطقة الساحل، وللأسف في أماكن أخرى كثيرة حول العالم. وقائمة الأزمات المنسية طويلة جدا. وينبغي ألا يكون هناك تسلسل هرمي بين تلك الأزمات. وجميعها يستحق نفس الاهتمام من الأمم المتحدة، لأنها جميعا تستحق دعما سياسيا وتمويلا متساويين منا، كدول أعضاء. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل بلدان البنلوكس تلجأ إلى حد كبير إلى التمويل الأساسي.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد المبادئ والممارسات الجيدة للمنح الإنسانية التي يتعين أن ينفذها المانحون. وهي تهدف إلى تحسين اتساق وفعالية عمل الجهات المانحة، فضلا عن مساءلتها. ويمكن للجهات الفاعلة الخاصة أو في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تأخذ في الاعتبار بعض العناصر الرئيسية للمنح الإنسانية السليمة.

أولا، يجب أن نضمن حماية المدنيين وأولئك الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال القتالية، فضلا عن تيسير عودتهم إلى حياتهم الطبيعية.

ثانيا، يجب أن نعزز قدرة البلدان المتضررة والمجتمعات المحلية بغية ضمان أن تكون الحكومات والمجتمعات المحلية أكثر قدرة على الوفاء بمسؤولياتها والتنسيق بفعالية مع الشركاء في المجال الإنساني. ثالثا، يجب أن نقدم المساعدة الإنسانية بطرق داعمة للاندماج والتنمية المستدامة.

رابعا، يجب أن ندعم ونعزز الدور المركزي والفردي للأمم المتحدة.

والبحث وكفاءة الأعمال، وهي شراكات ضرورية لتحسين نطاق المساعدة الإنسانية.

ومن المعايير الهامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستجابة الإنسانية مبادرة حبوب البحر الأسود، التي تكفل الأمن الغذائي العالمي وتخفف من حدة الجوع في جميع أنحاء العالم مع التركيز بشكل خاص على المناطق التي تشهد صراعات. ونعرب مرة أخرى عن أسفنا لأن الاتحاد الروسي قد أنهى تلك المبادرة.

وتكيف التقنيات الجديدة، بما في ذلك دمج التكنولوجيات الرقمية الجديدة والتقدم في الطب ورسم الخرائط الساتلية، أمر ضروري لجودة الاستجابة الإنسانية. ويشكل البحث وتطوير الأعمال مساهمة حاسمة في حماية الفئات الأكثر ضعفا والعمل فورا لإنقاذ الأرواح وتحسين البيئة الأمنية والاستجابة الإنسانية، مع التركيز على بناء مجتمعات أكثر مرونة وسلاما.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

**السيد لغاتي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تعازينا لشعبي المغربي وليبيا.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة الحسنة التوقيت والموجهة نحو إيجاد حلول بشأن النهوض بالشراكات الإنسانية بين القطاعين العام والخاص. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أشدد على النقاط التالية باسم بلدان اتحاد بنلوكس - لكسمبرغ ومملكة هولندا وبلدي، بلجيكا. ونحن بالطبع نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال أساسية للعمل الإنساني. ويبدو من المهم التذكير بتلك المبادئ الأساسية للمعونة الإنسانية، فضلا عن احترام القانون الدولي الإنساني، في هذا السياق، لا سيما فيما يتعلق بالعدوان الروسي على أوكرانيا وانسحاب الاتحاد الروسي مؤخرا من مبادرة حبوب البحر الأسود، التي تؤثر بشكل مباشر

تفاعل أقوى وأكثر مرونة بين العلم والسياسة والمجتمع مع التمسك الصارم بالمبادئ الإنسانية. وترحب بلدان البنلوكس كذلك بإنشاء الأمين العام في الشهر الماضي مجلسا استشاريا علميا. وأعتتم هذه الفرصة بصفتي الوطنية لأشدد على العمل الهام الذي بدأه فريق الأصدقاء الجديد المعني بالعلم من أجل العمل.

وأخيرا، تؤمن بلدان البنلوكس بتعزيز الروابط بين المعونة الإنسانية والتنمية المستدامة. ويمكن للقطاع الخاص، بل وينبغي له، أن يؤدي دورا ملموسا في هذا الصدد أيضا. وندعو جميع الجهات المانحة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى التفكير خارج الصندوق وتحليل كيفية تكييف الابتكارات في مجالات البحوث والصناعة والقطاع الخاص وتوسيع نطاقها في سياقات إنسانية مختلفة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/00.

وأخيرا، يجب أن نسعى جاهدين لضمان إمكانية التنبؤ والمرونة في تمويل الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية الرئيسية - على سبيل المثال، من خلال التمويل الأساسي.

وأخيرا، اسمحو لي أن أشير إلى بعض أفضل الممارسات ومصادر الإلهام المحتملة.

تدعم دول البنلوكس النهج الإنسانية المبتكرة مثل إطلاق أول سند للأثر الإنساني - وهو أداة مالية لتشجيع الاستثمارات الاجتماعية من قبل القطاع الخاص لصالح ضحايا النزاعات - ومسرعات الابتكار الإنساني، والتي تهدف إلى دعم الحلول المدعومة بالتكنولوجيا التي تعالج التحديات العالمية الملحة التي تواجه في المجال الإنساني. مثال إبداعي آخر هو تنظيم مسابقات البرمجة الحاسوبية الجماعية (الهاكاثون) الإنسانية تشارك فيها جهات فاعلة متعددة في مجال التقنيات الجديدة.

ولا غنى عن العلم والتكنولوجيا في التصدي لتحديات اليوم المترابطة. وستستفيد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها من وجود